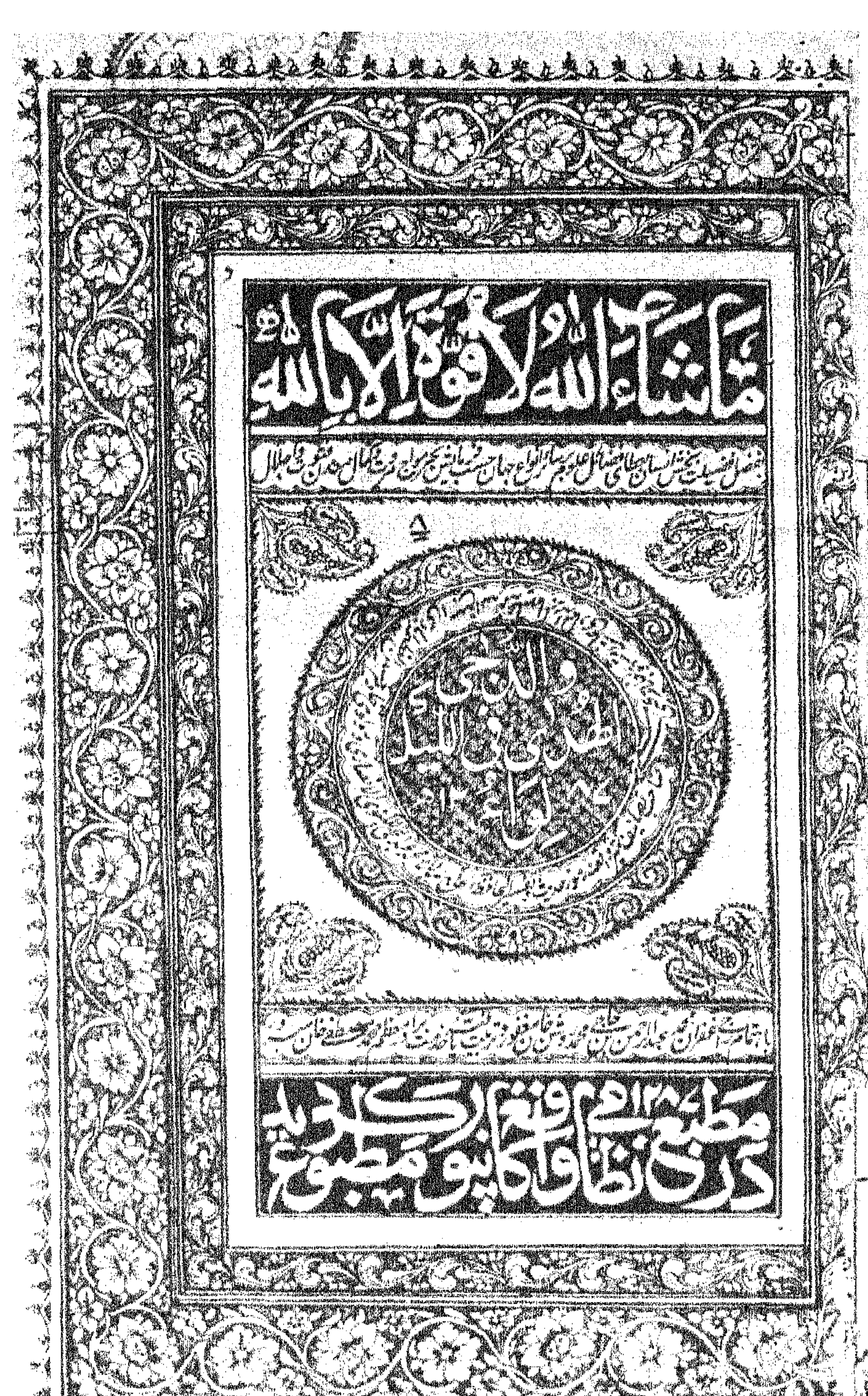
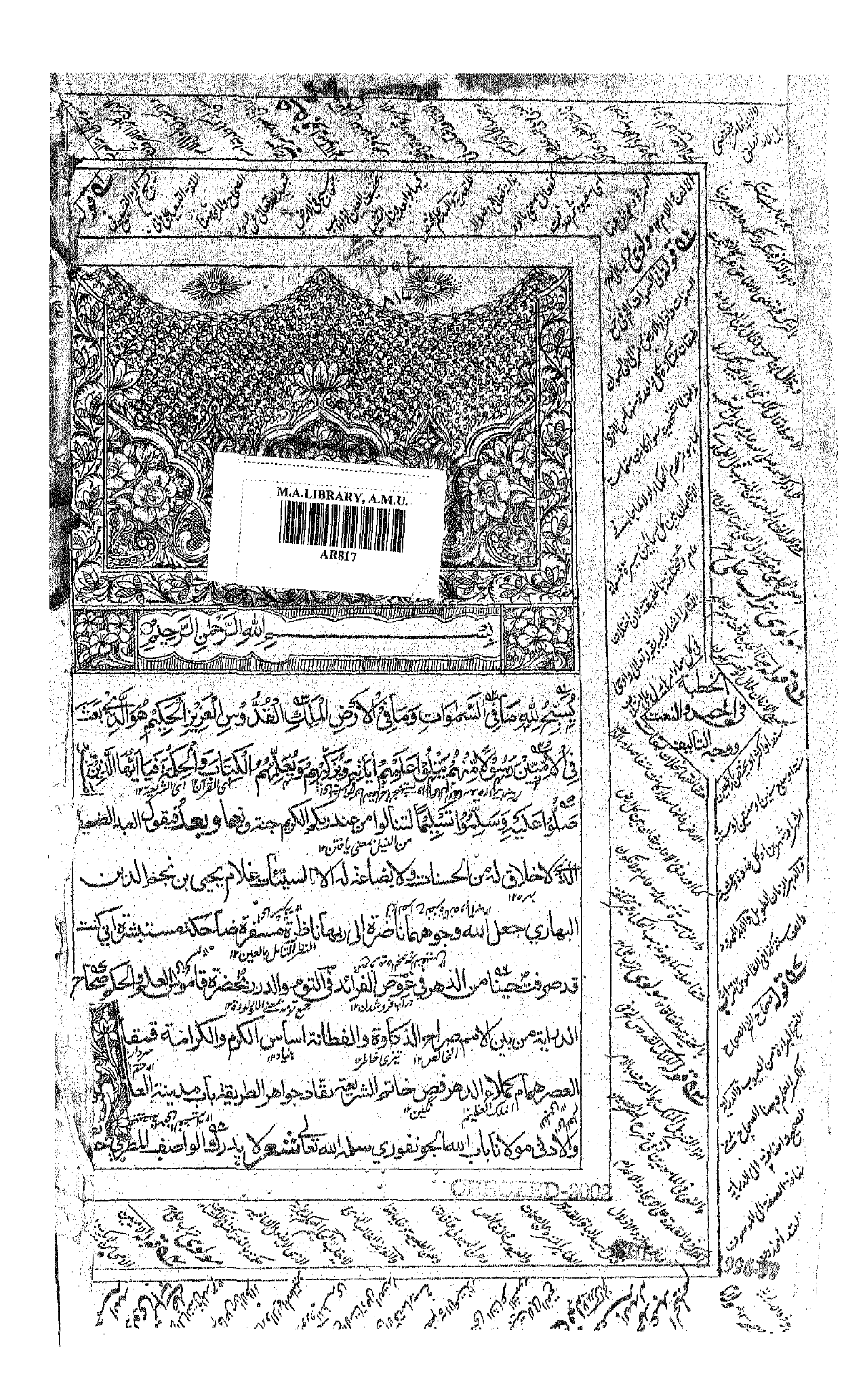


ما شاء الله لا قوة الا بالله
در مطبع نظامی واقع کانپور ۱۲۸۴ مطبوع گردید



بسم الله الرحمن الرحيم

يسبح لله ما في السموات وما في الارض الملك القدوس العزيز الحكيم هو الذي بعث
في الاميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة فيا ايها الذين
صلوا عليه وسلموا تسليما لتنالوا من عند ربكم الكريم جنة ونعيما وبعد فيقول العبد الضعيف
الذي لا خلاق له من الحسنات ولا بضاعة له الا السيئات غلام يحيى بن نجم الدين
البهاري جعل الله وجوههما ناضرة الى ربها ناظرة مسفرة ضاحكة مستبشرة اني كنت
قد صرفت حينا من الدهر في غوص الفرائد في اللجج والدرر بحضرة قاموس العلم والحكم صحاح
الدراية من بين الامم صراح الذكاوة والفطانة اساس الكرم والكرامة قمقام
العصر همام عالم الدهر فيض خاتم الشريعة نقاد جواهر الطريقة باب مدينة العلم
ولا ادنى مولانا باب الله الجونفوري سلمه الله تعالى شعر لا يدرك الواصف المطري

وان يك سابقا في كل ما وصفنا ثم رايت في تعليقات السيد الزاهد على

الرسالة القطبية من المغلقات ما يضيق الفرائح الذكية ريثما الحجم احد حوم ارتفاع

سدفته ولم يضع بشرحصبا حادون عتبته فاختلج في صدري ان الكدح فيما يغني عن

المفتاح بالافتتاح ويبعده عن الضباح بالاصباح الا ان قلة بضاعتي قد يثبطني عن النجاح

على هذا المرام وضيق باعي يعوقني عن الانتصاب في هذا المقام حتى التمس بمرمن قوط رغبته

مرة بعد اخرى اخي واعزي حيوة الصدى الشيخ علم الهدى متعه الله تعالى بما ينفعه

ويقدره عما يجحو ولم اجد طي الكشح عنه بدا وحريا فاقدمت عليه داعيا من الله رشدا

وسبيلا فجاء بحمد الله مصباح الدجى بل للفرقان الشمس والضحى سميته بلواء الهدى

في الليل والدجى والله اسئل ان يجعله ممدوحا ما دام خيام العلى ممدوحا وهو حسبي ونعم الوكيل

ونعم المولى ونعم الكفيل قوله الحمد هو الشكر وقضاء الحق والحكم بالكسر العدل والعلم

البالغة اي الجيدة في القاموس شيء بالغ اي جيد والحجة بالضم البرهان والمراد به ههنا

اما العموم او الخصوص وهو القران فانه برهان لاثبات رسالة الرسول صلعم من

عند ربه الساطعة المرتفعة العظيم وكذا العميم من صيغ المبالغة مجرور على انه جار على الله

وما بعده فاعله الشان الخطب الامر والاحسان ضد الاساءة في الصحاح حل من في بالامر

واحد فهو وليه الخير ما يرغب فيه الكل كالعقل والعدل مثلا والتوفيق دست داون كسى را

بكارى كذا في الصراح الافاضة افراغ الماء وصبه والصلوة هي حسن الثناء من الله تعالى على

رسوله صلعم كذا في القاموس والسلام السلامة والبراءة من العيوب وصوادق التصديقات

لا فعل التعجب غير المتصرف فيه كما ثبت في النحو المولوي تراب علي رحمه الله تعالى

من قبيل جرد قطيفة اي التصديقات الصادقة المطابقة للواقع تقتضي بالنظر الى
نفس ذاتها ان تحضر وتستحصل في نفسه المقدسة عن الادناس لانه كمال لها الا فان شانه صلعم
ارفع من ذلك وهذا بخلاف نفوسنا الدنية فان التكيف بالعقائد الحقة اقصى مراتب كمالنا
وقع عليه الجملة التالية حضر كنصر ضد غاب يقال كان بحضرته مثلثة القدس بالضم الطهر
اسم مصدر والتقديس التطهير والحقائق من حقيقة الامر وفيه ايماء الى انه لما كان حال
الحقائق كذلك فالعرضيات بالطريق الاولى فانه عليه السلام جامع بين جميع انحاء
العلوم والجناب بالفتح الفناء وما يقرب من محلة القوم كذا في الصحاح ووجه تفريع
على ما سبق يعني ان مركز الشيء وموضعه ومحله اذا خلي وطبعه يقتضي ان يتوجه ويميل اليه
واذا كان روحه المعلى ونفسه العليا ايضا كذلك بالنسبة الى المتصورات والتصديقات
فهو بمنزلة المركز فتشبيه روحه ونفسه النفيس بالمركز استعارة بالكناية واثبات كونه
متوجها اليه بالطبع استعارة تخييلية تصوراتها وتصديقاتها بالجر على البدل فكذا عن
ولا يخفى ما فيه من رعاية براعة الاستهلال والمنبع ظرف من النبع بتقديم النون على الباء
الموحدة والعين المهملة بخروج الماء من العين وعلى آله اي اتباعه واوليائه الابرار جمع
بر بالفتح الصادق الكثير الخير كالبار واصحابه هم الذين طالت صحبتهم مع النبي صلعم
متتبعين وقيل بشرط الرواية وقيل هم مسلمون رأوا النبي صلعم الاخيار جمع خير بالتشديد
كما في القاموس من ان المخففة في الجمال والميسم والمشددة في الصلاح والدين عظماء
بالضم والفتح والمد جمع عظيم مانس كمساجد من الانس بالضم ضد الوحشة والمراد به

معلوى تراب علي

حل خطبة الحواشي الزاهدية

قوله الحكيم

بالمجالس فانه موضع الانس اي هم المشار اليهم بالبنان في مجالس عالم القدس من رؤساء

بضمتين ومدجمع رئيس مجالس الانس اي المجالس مع العالم الروحانية هداة جمع هاد

كحماة جمع حام اي حافظ مراسم من الرسم اي العلامة اي هم هداة طريق يوصل الى

مرتبة العلم واليقين باحدية ذاته تعالى وحقية اوامره ونواهيه معالم جمع معلم

ما يستدل به على شيء وهي ههنا القرآن والشرائع الملة والدين بمعنى واحد وهو

وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم اياه الى الخير من مصالح الدنيا والاخرة و

اما بالفتح معروف بعد من الظروف الزمانية مبني على الضم والعناية من عني بالقول كذا اراد

لا من عناه الامر عناية اهمه ولم يقل بدلها الاعانة كما هو الظاهر اشعارا بان لا اعانة على

الشيء من جانبه تعالى هو تعلق الارادة به والصون الحفظ والشر نقيض الخير

والغباوة عدم الفطنة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب وشر الغبي والغوي

منازعتهما مع خصمهما حتى يفوت ما يعنيه ويضيع وقته فيما لا يعنيه ولا ريب في انه مما ينبغي

ان يسئل لصونه عنه وفيه اشارة خفية الى انهما كانا صاحبي الدراية والفطانة

فكانه ادعى ان هذه الذكاوة والدراية موروثة له ونفائس المطالب قيل جمع نفيسة

وكذا ما بعدها والنفيس ما رغب فيه والمآرب من الارب الحاجة والطالب ما يطلب ويحتاج

اليه فهي موضع الحاجة والرسالة هي الفوائد كانها مرسلة من جانبه الى منتحليها الحبر الكامل العالم

والصالح بفتح فيهما وتاء العلامة وكذا الفهامة لمجرد المبالغة النحرير بالكسر الحاذق والماهر الفطن

البصير بكل شيء القطب في الاصل سيد القوم وملاك الشيء ومداره الملة العالي والاسما

الزاهدية

خطبة الحواشي

جمع امهات بمعنى الام كالامهة والام كل شيء اصله وعماده كذا في القاموس محتوية اي محرزة
وجامعة مهماته على صيغة اسم الفاعل في القاموس المهم الحزن همه الامر هما حزنه كاهمه
والمقاصد ما يحزن الطالب في تحصيله وتكميله والاسرار جمع سر ما يكتم والاستار
بالفتح جمع ستر بالكسر پرده كذا في الصراح والحق ضد الباطل والصريح الخالص
والاسعاد الاعانة وها حرف تنبيه اتى بها لئلا يغفل المخاطب عما يلقى اليه فيفوت
المقصود والمستفيض الذي يسئل افاضة الماء وغيره والجود بالضم معروف
قوله يتحقق كل فرد منه بعد الخلو بعدية زمانية وهي التي بها يمتنع اجتماع البعد مع القبل
لتحققها في اجزاء الزمان بنفسه وانها في الزمانيات بواسطتها كما تقرر في موضعه
فالمعنى ان العلم المتجدد الذي ينبئ عن التجدد والحدوث هو العلم الكلي الذي لا يجامع فرد
منه مع موصوفه عالم مستحقا وصدق ان يتحقق اولا موصوفه ثم يتحقق ويحدث بعد
زمان ذلك الفرد وان هو الا العلم الحصولي الحادث اذ القديم يتقدم ويجامع مع
كل شيء والحضوري فانه يلتبس الكلي ولا يصح ان يراد بها البعدية الذاتية وهي التي بها
يمتنع وجود البعد بدون القبل كما يفهم من الاشارات اذ بهذا المعنى كما يوجد في الحصولي الحادث
يوجد في الحصولي القديم ضرورة امتناع وجود الحاصل بدون ما يحصل فيه فيبقى المقسم
هو الحصولي على اطلاقه وهو خلاف مقتضى كلامه تعقيد هذا ويمكن ان يقال كما سنبينه وايضا يا
ما قال في بعض تعليقاته من ان كلام المص هذا يدل على ان الانقسام الى التصور والتصديق على
التخصيص اي تخصيص المقسم بالحصولي الحادث لا يمكن المعارضة بان الصفة وهو

وهو قوله الذي لا يكفي آه مع كونها معرفة تصير حينئذ عاما مطلقا من موصوفها فهو
يكفي للمساواة بينهما اذا كانا معرفتين اذ المراد من المساواة هو الصدق الكلي من جانب الصفة
على طريق عموم المجاز وهو متحقق ههنا بخلاف ما اذا فسر المتجدد بالحادث اذ تصير الصفة
ح عاما من وجه لذا افاد الاستاذ مد الله ظله ولا يبعد كل البعد ان يقال ان معنى قوله الذي
لا يكفي آه الذي قد يمكن فيه الحضور لكن لا يكفي والحصولي القديم لا يتصور فيه الحضور
هذه الحاسة لبراءة العقول عنها واما الحضور عند المدرك ففيه كفاية فلا نسلم عموم
الصفة وكذا بان الثابت بدليل المقام انما هو التخصيص بالحصولي واما بالحادث ايضا
فكلا لانا نقول حاصل كلام الشارح ان المقسم يجب ان يكون هو الحصولي الحادث والا لزم
لا انحصار فيهما لان التصور هو حصول الصورة في العقل والتصديق لا بد له منه
والحضوري وكذا الحصولي القديم ليسا على هذا الذين اما الاول فلانتفاء الحصول
فيه واما الثاني فلان المتبادر المتعارف من العقل هو الجوهر المجرد المتعلق بالبدن كيف وقد
اجمعوا على اختصاص التصور والتصديق بالحصولي الحادث ولذا شنع المحشي الجانفوري على
المحقق الدواني في بعض تعليقاته حيث عرفهما بحصول الصورة في العقل فقط ومع الحكم فلو لم
يتغاير فيه لم يكن تعريفهم مانعا لصدقه على الحصولي القديم ايضا والمص ايضا
صرح به في كلامه في اي موضع ما يومي الى المخالفة حتى يحمل كلامه ههنا على خلافه و
انما اكتفى في نفي الدين على الاول احالة على المقايسة واعتمادا على الفطرة الوقادة فافهم
فانه من خواص هذا التعليق قوله وهو ليس الا العلم الحصولي انحصار الشيء في الاعم لا ينافي

على الطبيعة الوقادة الم تعلم كيف يعلم الفطرة ان الحصولي القديم مخرج لا اختلاف في اخراجه فاحفظه مولانا محمد عبد الحليم رح سلمه قوله

بيان ان المقسم هو الحصولي الحادث

انحصاره في الاخص والفائدة اتحاد مطمح الشرح والمتن قوله اذ العلم الحضوري الخ واذا لم

المتعلق بالصورة العلمية وان كان في نفسه متحققا بعد تحقق الموصوف لكن ليس امرا كليا له افراد

بل هو جزئيات متعددة وانما الكلي المتعلق بهذا المفهوم الكلي فهو علم حصولي فلا يرد عليه

ايضا وما قيل ان المراد بالفرد الفرد النوعي وليس لعلم الصورة العلمية فرد نوعي وانما له فرد

تشخصي او ان المراد من البعدية المذكورة بعدية تكون مقتضى لتغير طبيعة ذلك الفرد والبعدية

في علم الصورة العلمية بالنظر الى كونها حصوليا ليس بسديد اما الاول فلابتنائه على

ان العلم المتعلق بالصورة العلمية امر كلي وليس كذلك كما مر آنفا واما الثاني فلاتحاد طبيعة

العلم والمعلوم في الحضوري فكما لا مدخل لوصف الحصولية في اقتضاء البعدية في الصورة

العلمية كذلك لا مدخل له فيه في علمها الحضوري فليتأمل قوله في الحاشية فيلزم التخصيص

ولا يلزم على تفسير المحشي اذ مصداق المتجدد هو الحصولي الحادث لا احدهما فقط فليس

التخصيص الا تخصيص العلم بالمتجدد قوله فيها او اوصافها مساو اي مساويا فيه صدقا

كليا اما من جانب الصفة فقط او من الجانبين ثم اعلم انهم قالوا ان الاعم لعله طرق وافرة

لكثرة افراده وقلة موانعه وشرائطه فهو اعرف من الاخص بخلافه والصفات الموضحة

لابد لها من ان لا تكون اخفى من موصوفاتها في التعريف فتدبر قوله فيه اشارة الى ان الخ

حيث لم يقل لا يكون فيه الحضور مع كونه اخصر ففيه اشارة الى وجه ايثار هذه العبارة على

فافهم قوله في الحاشية فالمراد بالحضور الخ اذ لو كان المراد به الحضور عند الحاسة

فيح كون عدولا عما هو المتبادر وهو المطلق لم يصح تقييد النفي كما هو الظاهر بعلم الواجب

وارادة الحضور عند المدرك يستوجب خلاف ما هو الواقع فلابد من المصير الى المطلق ولا
لتحققه بتحقق جميع الافراد **قوله** فيها ولا يلزم من تعميم الحضور الخ حتى يتوجه ان العلم بالاشياء
الغائبة عن الحاسة فقط كالصورة العلمية وغيرها من النفس لا يكون بحصول الصورة بل
المراد به الغائب عن المدرك مطلقا وارادة الغائب عن كليهما معا تستلزم مفهوم المخالفة في
السكوت في معرض البيان بيان كما تقرر في موضعه **قوله** فالابصار مثلا الخ اى العلم الحاصل
عند الابصار علم حصولي لا حضوري ولا لازم كون الآلات الجسدانية مدركة اذ لابد
في الحضوري من الحضور عند المدرك وفي الابصار ليس الحضور الا عند الآلات مع ان الادراك
ليس الا من شان الجوهر المجرد كما سياتي والآلات مادية وفيه انه لم لا يجوز ان يكون المدرك
عند الابصار حاضرا عند النفس ايضا لكن بواسطة الآلات كما يستفاد من ظاهر
كلام صاحب الاشراق ولعل هذا القدر من الحضور يكفي للانكشاف فالنفي احق بالنفي
قوله في هذا المقام اى في مقام الاستدلال على تخصيص المورد بالعلم المتجدد **قوله**
ينبغي ان الخ اى ينبغي ان يكون كاسبا ومكتسبا وبديهيا ونظريا اولا وبالذات ليستحسن
جعله مورد القسمة في اثناء اثبات الاحتياج الى المنطق فافهم **قوله** وما هو الا العلم
الحصولي لان البداهة والنظرية من شان الحصولي الحادث دون غيره اذ من المعلوم تحقق
التقابل بالمعنى المصطلح المتعارف بين البداهة والنظرية وانتفاء التضايف في الايجاب
والسلب اما الاول فظاهر واما الثاني فلعدم جواز ارتفاعهما معا من شيء كما نص عليه
شارح حكمة العين حيث قال قد يكون احدهما اى الايجاب والسلب كاذبا فقط لاستحالة

دليل على انقسام العلم الحادث

اجتماعهما على الصدق والكذب معا فانتفى البداهة والنظرية ايضا على هذه المثابة ضرورة

ارتفاعهما من العلم على تقدير كونهما صفة للمعلوم ومن المعلوم على تقدير كونهما صفة للعلم

فتعين التضاد على تقدير وجوديتهما والقدم والملكة على تقدير عدمية احدهما وهي البداهة

ومن شروط الاول امكان التوارد من الجانبين على محل الآخر ومن شروط الثاني من جانب الوجودي

فقط وفي الحضوري والقديم لا يتصور ذلك لان المترتب على النظر الذي هو مجموع

الانتقالين التدريجيين لا يكون الا الحصولي الحادث كما يشهد به الضرورة فاتصافهما

بالبداهة ايضا غير متصور لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم وتحقيقه ان شرطية

التوارد من الجانبين او من جانب على المحل بخصوصه مم واما على المطلق اي على شخصه

او نوعه او جنسه قريبا كان او بعيدا فمسلم ومتصور ههنا كيف لا يجوز ان يكون مطلق العلم

جنسا للحضوري والقديم وعدم اتصافهما ولا ريب في اتصافه بالنظرية والقول بوضعية لا يخلو عن

مقابلة المنع بالمنع على ان عدمية النظرية ايضا محتمل بناء على ان يفسر بعدم امكان حصوله بدون

النظر وعدمية بعدمه وفيه ما فيه فتامل فانه من خواص هذا التعليق قوله يطلق على

معنيين اي في شائع الاستعمال والا فقد يطلق على انفعال النفس وتاثرها بالصورة كما هو مذهب

من يقول ان العلم من مقولة الانفعال قوله قال العلامة الخ مبنى الخلاف اتفاقهم على ان ما

هو العلم حقيقة هو مورد القسمة ثم اختلافهم في تعيين مصداقه فقال الجمهور المعنى الاول

وما بعض الافاضل عند المعنى الثاني والعلامة جمع بينهما كما جمع العلامة القوشجي بين حصول الاشياء

بانفسها وحصول الاشياء باشباحها فكان العلم عنده مشترك لفظي بينهما وفيه

مافيه قوله في الحاشية الاول على ان المراد بالاول الاول تحققا ورتبة وبالثاني خلافه

ولحاله بل الظن قوي ان ما به الانكشاف فيما عدا الحضوري هو الحصول فهو العلم حقيقة

وعليه بنوا كون العلم من مقولة الاضافة كما ظن آخرون بل انه الانتقاش فمن مقولة

الانفعال والضرورة تشهد بان ما هذا شانه هو الصورة الحاصلة فمن مقولة

الكيف بل يمكن ان يستدل عليه بان يقال الاضافة والانفعال لا يوصف بالمطابقة

ولا شيء مما لا يوصف بالمطابقة بعلم فلا شيء من الاضافة والانفعال بعلم وبعكس العكس

المستوي الى قولنا لا شيء من العلم باضافة وانفعال فينبغي ان لا يطلق عليه الحصول

الا بالمعنى المصدري اصطلاحا وهو ما به الانكشاف وهكذا كما ان اطلاق العلم انما يطلق

على الحضور والحصول بالمعنى المصدري على الحاصل او الحاصل بمعنى ما به الانكشاف فلا يتوهم

ما يتوهم فافهم قوله اقول الخ المقصود منه ابطال رأي بعض الافاضل بالكلية وكلية رأي

العلامة قوله ليس الا الوجود الذهني فيكون فردا من افراد الوجود المطلق الذي هو نوع حقيقي

كالوجود الخارجي وافراد النوع الحقيقي سواء كانت اولية او ثانوية حصصية او غير حصصية لا بد

ان تكون متحدة الحقيقة والا لم يبق نوعا حقيقيا وايضا افراد الوجود مطلقا حصصية

لا غير والافراد الحصصية لا تكون مختلفة الحقائق ولا مخالفة الحقائق مع طبيعتها الكلية بل

بالاعتبار هذا قال الاستاذ مد الله ظله قد اضطربت الاقوال في شانها فبعضهم يدل على التغاير الاعتباري

بينها وبين الطبيعة الكلية كما يقولون كل مفهوم بالنظر الى حصصه نوع حقيقي وهذا انما يستقيم على التغاير الاعتباري

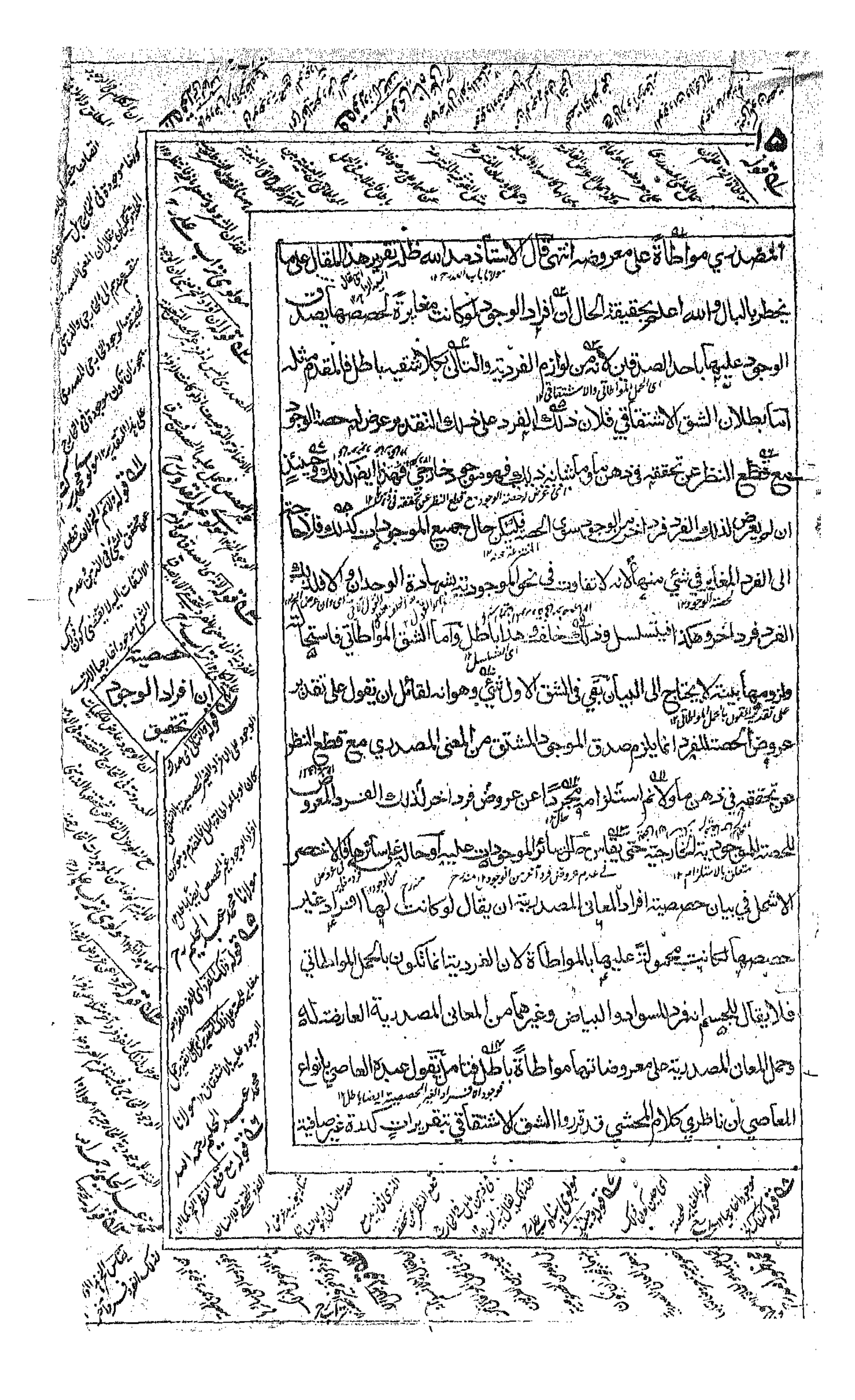
وتفسيرهم الحصة بالطبيعة المأخوذة مع قيد ما بان يكون القيد خارجا والتقييد داخلا يدل

ان عبارة ذلك السيد مشتملة على الدليلين الاول قوله لان حصول الخ والثاني قوله وافراده افراد حصصية ١٢ تراب ح قوله

دلالة ظاهرة على التغاير الحقيقي لا بمصرح بجزئية للتقييد فتفريع التغاير الاعتباري على
هذا التفسير كما وقع من الاستاذ في شرح السلم لا يظهر وجهه على ان الجزئية الذهنية غير معقول
لامتناع الاتحاد بين المقولتين المتباينتين وانتفاء حمل التقييد على الطبيعة والخارجية تنافي
الحمل الموجب للنوعية ولا ثالث لهما وايضا على تقدير عدم الدخول لا يظهر بينها وبين الشخص
على رأي المتأخرين فرق اللهم الا ان يتكلف غاية التكلف فيقال ان الدخول في المفهوم
العنوان دون المقصود والمعنون كما ان النسبة داخلة في مفهوم القضية دون حقيقتها
وكان التشخص داخل في عنوان الشخص دون المعنون والفرق بينها وبين الشخص ايضا باعتبار
العنوان كما في موضوع المهملة القدمائية والطبيعة فارتفع الاضطراب في استقامة التفريع هذا
ما ظهر لي الان لعل الله يحدث بعد ذلك امرا اقول عبده العاصي ان كلام الاستاذ مفتقر
الى توضيح وتنقيح فلا بد ان اتي بهما فاستمع قوله لامتناع الاتحاد الخ لان التقييد من مقولة
الاضافة والطبيعة قد تكون من مقولة الجوهر وقد تكون من غيرها قوله الحمل الموجب للنوعية
اي تنافي حمل الطبيعة على تلك الافراد الذي يوجب كونها نوعا لها قوله ولا ثالث لهما لان الجزئية
الذهنية عبارة عن اتحاد جزء مع الاخر ولذا مع الكل في الوجود حتى يتحقق الحمل بينهما و
الخارجية بخلاف ذلك فذهنية احدهما توجب ذهنية الاخر لان الاتحاد من النسب المتكررة وكذا الخارجية
فاحتمال ذهنية احدهما وخارجية الاخر ساقط قوله وايضا على تقدير الخ لا يتأتى الفرق باعتبار الاعتبارية في الطبيعة المأخوذة في الافراد الحصصية وعكسها في الشخصية
اذ لو كان الامر كذلك لما صح حملها لحصة فيهما التشخص فانه مشروط باتحاد المقسم

قال المحشي في بعض تعليقاته انه ليس في الخارج الا شيئًا مخصوصًا مقترنًا بعوارض مخصوصة ويقال له الشخص ثم العقل قد ياخذ ذلك الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن العوارض ويقال له المطلق وهو الكلي الطبيعي وقد ياخذه مقيدًا بان يكون كل من التقييد والقيد داخلا او التقييد داخلا والقيد خارجًا ويقال له الفرد والحصة **قوله** على راي المتاخرين اي بعضهم القائلين بعدم جزئية التشخص للحقيقة الشخصية فان اكثرهم كما يشعر به بعض عبارات المحشي في بعض المقام يقفون اثر المتقدمين في القول بجزئيته **قوله** الا ان يتكلف غاية التكلف فان الظاهر من اعتبار دخول التقييد وخروج القيد فيهما الدخول والخروج بالنسبة الى امر واحد هو المعنون فانه لا سترة في دخولهما في المفهوم التعبيري لهما فالقول بهما لا يتاتى الا بارتكاب التكلف بان يقال الدخول بالنسبة الى العنوان والخروج بالنسبة الى المعنون **قوله** ويقال ان الدخول في المفهوم الخ كما يدل عليه عبارة الافق المبين حيث قال وينبغي ان تتعاهد النظر فيعتبر التقييد من انه تقييد ولا يجعل الالتفات اليه بالذات من حيث انه امر يصير مع الطبيعة لئلا يرجع الى ان يصير هو قيدًا ما الا انه غير القيد الاصل فتعود الحصة فردا بل يجب ان يستشعر بان المعتبر في كل مرتبة هو التقييد حتى انه لو لوحظ التقييد بالالتفات اليه على ان تتعدى طبيعة التقييد بما هو تقييد وتصير قيدًا من حيث هو في نفسه مفهوم من المفهومات كان مناط الحصة التقييد ولو اعتبر هذا التقييد قيدًا كان المعتبر التقييد بالتقييد بل التقييد بالتقييد بالتقييد وهكذا الى حيث انتهى ملاحظة العقل ولذلك كان كل نوعًا بالقياس الى الحصة وكانت الحصة نوعية ما هي الطبيعة والفرق بينهما من الاعتبار انتهى

قوله كما ان النسبة الخ اي على راي المحشي القائل بكون حقيقة القضية هو الموضوع والمحمول
حال كون النسبة رابطة بينهما قوله والفرق بينها وبين التشخص الخ يعني ان معنون
التشخص والحصة وحقيقتهما وان كان هو الطبيعة بلا امر زائد لكنهما مختلفان
بحسب العنوان والتعبير فان الطبيعة اذا لوحظت بعنوان الاكتناف والاقتران
بالعوارض تسمى تشخصا وبعنوان الاقتران بالنسبة التوصيفية او الاضافية الحاصلة
باقترانها مع تلك العوارض تسمى حصة فالمسمى واحد والاسم مختلف باختلاف الاعتبار
كما ان مصداق موضوع المهملة القدمائية والطبيعية هو نفس الطبيعة الكلية باعتبار
ملاحظتها من حيث هي ومع صفة العموم والوحدة الذهنية لكن يشكل حينئذ اطلاق
الاعتبارية على الافراد الحصصية دون الشخصية اللهم الا ان يقال انه ايضا باعتبار العنوان
لا باعتبار التقييد الذي هو امر اعتباري في مفهوم احدهما دون الآخر واما الاشكال بانه
لا وجه لكون الافراد الشخصية موجودات خارجية والافراد الحصصية امورا ذهنية
كما هو دائر في السنتهم فباق بعد فان الفرق المذكور في هذا المقام لا يجدي نفعا كما لا يخفى
على من له دراية سليمة فافهم قوله وافراده افراد حصصية قال المحشي في حاشيته على
شرح المواقف الوجود بالمعنى المصدري الانتزاعي وكذا سائر المعاني المصدرية لا تتخصص
الا بالاضافات والتقييدات فحقيقته ليست الا مفهومه وحقائق افراده ليست الا
مفهومات كلية واذا كانت مفهومات عارضة فكما انها انما تحمل عليها بالاشتقاق
او بالمواطاة والاول يستلزم كون الوجود موجودا خارجيا والثاني يستلزم حمل المعنى



المصدري مواطاة على معروضه انتهى قال الاستاذ حمد الله ظ لتقرير هذا المقال على ما
يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال ان افراد الوجود لو كانت مغايرة لحصصها يصدق
الوجود عليها باحد الصدقين لانه من لوازم الفردية والتالي بكلا شقيه باطل فالمقدم مثله
اما بطلان الشق الاشتقاقي فلان ذلك الفرد على ذلك التقدير عرض له حصة الوجود
مع قطع النظر عن تحققه في ذهن ما او ما يشابهه دليله فهو موجود خارجي فهذا ايضا لذلك وحينئذ
ان لم يعرض لذلك الفرد فرد آخر من الوجود سوى الحصة فليكن حال جميع الموجودات كذلك والا جاء
الى الفرد المغاير في شيء منها لانه لا تفاوت في نحو الموجودية بشهادة الوجدان والا فلذلك
الفرد فرد آخر وهكذا فيتسلسل وذلك خلاف هذا باطل واما الشق المواطاتي فاستحالة
ولزومها بينة لا يحتاج الى البيان بقي في الشق الاول شيء وهو انه لقائل ان يقول على تقدير
عروض الحصة للفرد انما يلزم صدق الموجود المشتق من المعنى المصدري مع قطع النظر
عن تحققه في ذهن ما ولا نم استلزامه مجردا عن عروض فرد آخر لذلك الفرد المعروض
للحصة الموجودية الخارجية حتى يقاس حال سائر الموجودات عليه او يحال على سائرها فالا نحصر
الاشمل في بيان حصصية افراد المعاني المصدرية ان يقال لو كانت لها افراد غير
حصصها لكانت محمولة عليها بالمواطاة لان الفردية انما تكون بالحمل المواطاتي
فلا يقال للجسم انه فرد للسواد والبياض وغيرهما من المعاني المصدرية العارضة له
وحمل المعاني المصدرية على معروضاتها مواطاة باطل فانا من يقول بعدة العاصي بانواع
المعاصي ان ناظري كلام المحشي قد قرروا الشق الاشتقاقي بتقريرات كلها غير صافية

حصصية افراد الوجود تحقيق



وبعضهم بانه لو صدق عليها بالاشتقاق لزم ان يكون تلك الافراد موجودة اذ لا معنى
للموجود الا ما ينتزع عنه حصة الوجود وحينئذ ان كفى في موجوديتها هذا القدر فليكف
في جميع الموجودات من غير لزوم تحقق فرد اخر من الوجود غير الحصة والا يلزم التسلسل
في الموجودات او بعضهم بانه لزم ان يكون الوجود الخاص العيني الذي هو فرد للوجود بالمعنى
المصدري موجودا خارجيا فان حمل المعنى المصدري على شيء بالاشتقاق يستلزم حمل المشتق
عليه مواطاة بالضرورة فالموجود الخارجي صادق على الوجود العيني كما يصدق على غيره من
الماهيات العينية الى اخر المقدمات المذكورة سابقا وانت تعلم ان مقصود المحشي اثبات
انحصار الافراد للوجود المصدري في الافراد الحصصية بابطال تلك الحقائق المعروضة
سواء كانت امورا عينية او ذهنية باثبات الاستلزام بين الشق الاشتقاقي والموجودية الخارجية
حتى يتفرع عليه الكفاية المذكورة او لزوم التسلسل المستحيل وهو التسلسل في الامور
العينية والتقرير الاول خال عن اثبات الاستلزام المذكور والثاني عاجز عن ابطال كون تلك
الحقائق امورا ذهنية وبعض الافاضل الذي لم يبد طولا في قال بيان الاستلزام ان
يقال مفهوم الوجود المصدري اذا كان عارضا للحقيقة فمفهوم الوجود المصدري
الخارجي يكون عارضا للحقيقة ايضا فتلك الحقيقة يلزم ان تكون موجودة في الخارج
فان عروض مبدأ الاشتقاق لشيء يستلزم صدق المشتق عليه مع ان الوجود المصدري
مطلقا سواء كان خارجيا او ذهنيا من المعقولات الثانية التي لا تتصور ان تكون موجودة
في الخارج وانت خبير بانه مع كونه انفع التقرير الثالث فيه ان كون الوجود المصدري مطلقا من المعقولات

الثانية مسلم واما كون ذات الحقائق منها ففي حيز المنع فالتوقع من المنصف بعد احاطة
الكلام ان يستيقن بحسن تقرير الاستاذ سلمه الله تعالى الا ان الانحصار الاشمل لا يبطل به مذهب
المشائين القائلين بان الوجودات الخاصة حقائق متخالفة متكثرة بذواتها عارضة
للماهيات الممكنة وهي الوجود بمعنى ما به الموجودية وان بطل كونها افراد الوجود المصدري
بخلاف الاطول ولا غائلة فيه فان المصنف في هذا المقام نفي الفردية فقط وهو حاصل
به فافهم وقد بقي بعد خبايا ولا غرابة المقام لا نثبت بها **قوله** في الحاشية مستندة الى
الوجود بمعنى ما به الموجودية الظاهر انه اراد به الامر المنضم مع الماهية فلوازم الوجود
الذهني مستندة الى ما هو منضم معها في الذهن ولوازم الوجود الخارجي الى ما هو منضم معها في
الخارج وهما مختلفان بالماهية لكنه لا يصح على تقدير اشتراك الوجود معنى كما هو الحق
عنده بناء على ما قال في بعض تعليقاته المرعي بحسب الظاهر اشتراك الوجود المصدري الانتزاعي
بين الوجودات والموجودات اشتراكا على وجه الاجماع وبحسب النظر الدقيق اشتراك
الوجود الحقيقي وما قيل انه اراد به الواجب تعالى وامتناع استناد اللوازم المختلفة انما هو
اذا لم يعتبر معه جهات مختلفة بناء على ان مقتضى اختلاف اللوازم انما هو اختلاف الملزوم ولو
بالاعتبار ليس بجيد اذ بناء على هذا يصح استنادها الى الوجود بالمعنى المصدري ايضا لتحقق
التغاير بين الوجودين ولو بالاعتبار ولا احتياج الى جعلها مستندة الى الوجود بمعنى ما به الموجودية
بل الجيد في الجواب انما هو الاكتفاء على المبنى عليه فافهم **قوله** ثم حصر بعضهم الخ وجه لعدول
المص عن تخصيص التقسيم بالحادث الى تخصيص بالتجدد **قوله** لا يخفى عليك الخ توجيه

انه قد تقرر في مقره ان للواجب سبحانه علماً فعلياً متقدماً على المعلوم وسبباً لايجاده اذ
ملاحظة ما في النظام العجيب من الغرائب واللطائف ينادي باعلى نداء على ان موجده عالم به
اولاً ثم اوجده ثانياً وان ذلك العلم ليس زائداً على ذاته سبحانه بان يكون مغايراً له ومتازاً عنه
تعالى وان العلم كمال كما يشهد به قوله تعالى ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيراً كثيراً ومن المعلوم
ان الاستكمال بالغير اي بالامر المباين نقصان فلو كان علمه تعالى كما يدل عليه كلام
المصنف علماً حضورياً يستدعي العينية مع المعلوم لكونه عبارة عن نفس المدرك
الحاضر عند المدرك لزم عدم علمه تعالى قبل وجود الممكنات بحدوث الزمان والزمانيات
واستكماله بالغير وهو العلم الذي هو عين الممكنات المباينة منه تعالى وزيادة صفة العلم
عليه وكل منها هادم لاساس ما مهدناه فتدبر قوله والتحقيق الخ حاصله ان الاعتراض
انما نشأ من الاشتباه اذ للعلم مطلقاً ثلثة معان احدها امر اضافي شانه ان لا يتحقق
الا بعد تحقق المنتسبين والاستكمال به استكمال بما هو انتزاعي لا يصلح للعينية لا مع
المعلوم ولا مع العالم فادعاء تقدمه والاستكمال به وعينيته لا ينبغي لاحد واما الاخيران وان
كان كل منهما حضورياً متحققاً فيه لكن ما هو عينه تعالى هو الثاني وما هو عين المعلوم هو
الثالث فهما وان كانا متحدين في الممكنات فهما متغايران في الواجب فعينية احدهما مع المعلوم
لا يستلزم عينية الاخر معه فافهم قوله فهو نفس المعنى الخ اذ كل ما يصدق عليه الحاضر عند
المدرك بالذات في الممكنات كالصورة العلمية والحالة الادراكية وغيرهما من الصفات النفسانية
الانضمامية يصدق عليه منشأ الانكشاف لنفسه ولغيره بخلاف الواجب سبحانه

قال من الحاضر عنده الممكنات وليست منشأ الانكشاف لنفسها ولا لغيرها فصدقهما

معاً على امر واحد في بعض المواد كما في علمه تعالى بذاته لا يوجب العينية كما ظن قوله واما الثالث

واما الثاني فقد يكون غيره فيه كعلمه تعالى بغيره قوله لكن ما هو عينه الخ وما هو عين

للعلوم فهو الثالث والاول بري عنهما قوله وهو مبدأ الخ دفع لاستبعاد العينية

الموجبة لكون الاشياء معلومة حال كونها معدومة لكن يرد عليه ان كون ذات

الواجب تعالى مبدأ لانكشاف الممكنات انكشافاً حقيقياً مع تباين الحقيقة يأباه

العقل السليم وعلى التسليم فينتقض عن الحكم بامتياز الممكنات بعضها عن بعض عنده

تعالى بعضو حقيقة واحدة بسيطة فان سبب العلم ما لم يتميز عند العالم كيف يتميز المعلوم

عن معلوم آخر عنده مع ان العلم الحقيقي يساوق التمايز والقول بان بينه تعالى وبين

كل ممكن ارتباطاً ليس مع غيره وبسببه يكون منشأ لانكشاف الممكنات وبحسبه امتياز

بعضها عن بعض عنده تعالى كما ينطق بكلام المعلم الثاني في السياسات المدنية لا يجدي

نفعاً لان ذلك الارتباط لا يمكن ان يرتفع به التباين الذي هو منشأ الاباء المذكور

بينه تعالى وبين كل ممكن وكذا لا يمكن ان يحصل به امتياز بعضها عن بعض عنده تعالى فانه

فرع امتياز بعض الارتباطات عن بعض عنده تعالى وذلك الامتياز اما بنفس ذواتها

فيلزم ان يكون انكشافها ايضاً بذواتها لتساوق العلم والتمايز لا بذاته تعالى وهذا خلف

او بنفس ذاته تعالى فهو اول الكلام او بنفس ذات الممكن فيلزم الدور او بارتباط آخر وهلم

الى غير النهاية فلم يحصل الامتياز اصلاً اذ ما لم يتميز واحد من تلك السلسلة بالذات لم

يتميز تلك السلسلة تميزاً بالذات لان امتياز كل واحد منها موقوف على الآخر وما لم يتميز الخ ١٢ مولانا محمد عبد الحليم رح

علم الواجب تعالى كيفية

مولوي پناه علي

واحد منهما بالعرض ايضا ولا لزم تحقق ما بالعرض بدون تحقق ما بالذات فافهم قوله

والحاشية فلا وكان المراد بقوله وعلمه بالكل بعد ذلك بقوله لكثرة علمه لكثرة بعد ذاته

هو العلم التفصيلي لا الاجمالي الذي هو العلم بالحقيقة وعينه سبحانه وتعالى وبقوله بعد

الكل بالنسبة الى ذاته ان الكل متساوي الاقدام في سلك الحضور عنده والانكشاف لديه

عنه لانه متحد بعينه في الحقيقة والنفس وبقوله فهو الكل في حد ذاته انه مبدأ الكل تعالى لم

لان تركيبه وقوابيه منه تعالى الله عنه علوا كبيرا قوله وتمام القول فيه الخ اي في العلم الفعلي

للواجب سبحانه يقتضي تفصيلا والقول الاجمالي فيه انه تعالى عالم بنفسه وبغيره ام لا وعلى

الاول فالعلم اما عينه او غيره وعلى الثاني اما صفة قائمة به متعددة في ذاتها وهي صور الممكنات

بحذافيرها او واحدة بسيطة ذات تعلق بالكائنات باسرها او غير قائمة به فاما بنفس حضور الممكنات

عنده بنعت وجودها الدهري او بحضور الصور الجوهرية والعرضية القائمة بانفسها قبل

وجود ذي صورها او بنفس حضور الاشياء حضورا اشراقيا او بنفس ثبوت الممكنات المعدومات

ثبوتا خارجيا او ثبوتا علميا بلا تحقق واقعي كالسراب او باتحاد المعقول مع العاقل فهذه

عشرة مذاهب والى كل ذهب ذاهب واحقاق الحق في المبسوطات قوله فلذلك ينذرك الخ

المشار اليه هو مجموع كون العقول العالية مفارقة وكون وجوداتها لها فان ابتناء الحكم

على المشتق يدل على علية المأخذ فيه كما تقرر في موضعه وقس عليه قوله والنفس الخ اذ التجرد والمفارقة

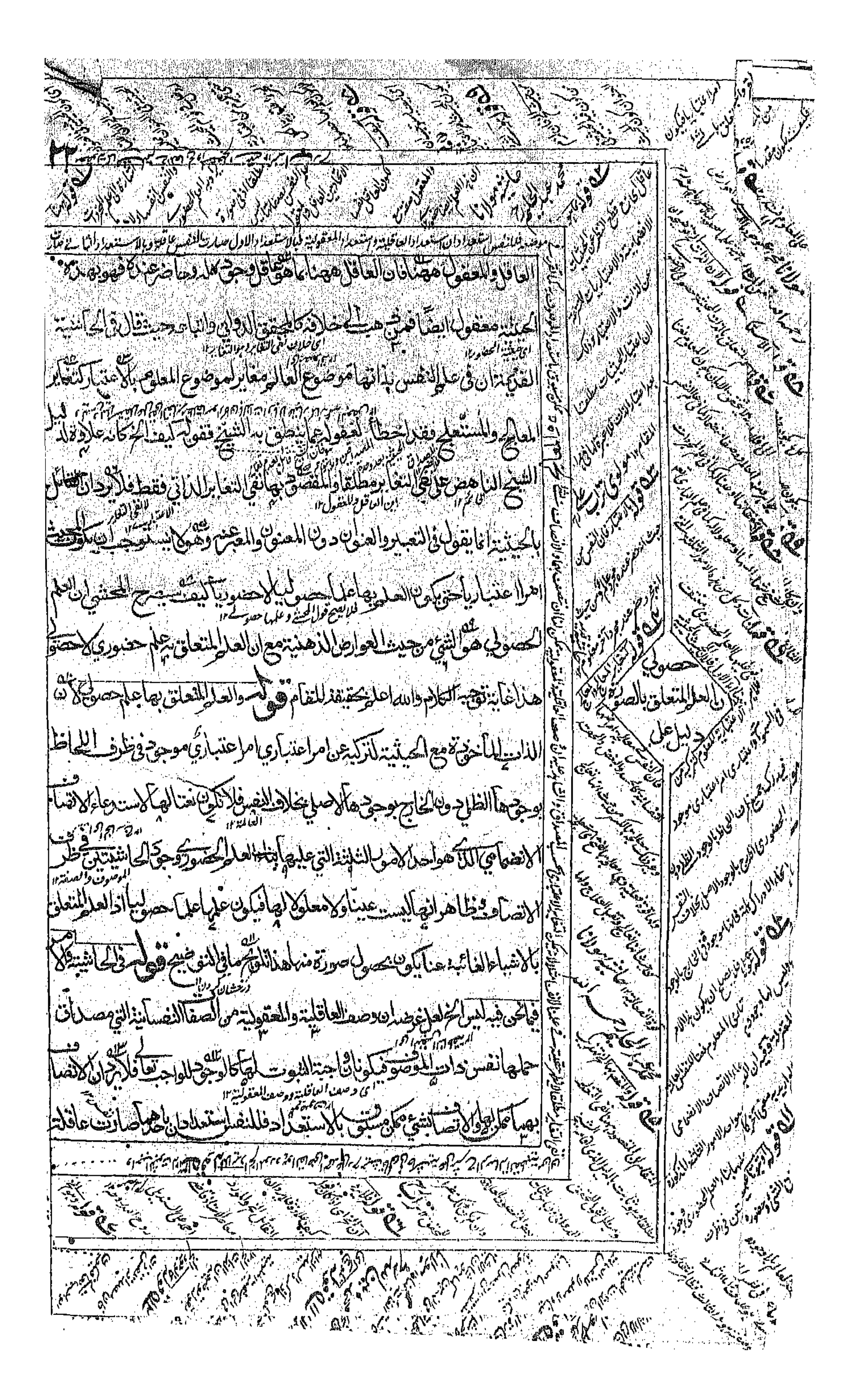
عن المادة ايضا معتبر في مفهومها فانطبق عليه الحاصل الاتي قوله والآلات الجسدانية الخ سواء

كانت باطنة او ظاهرة وجودها لا لذواتها بل لغيرها كالعين اذ المراد بها ههنا هي القوة

الباصرة المودعة في تجويف ملتقى العصبتين النابتتين من مقدم الدماغ المتباعدتين الى العينين لا الجرم المخصوص **قوله** فلذلك الخ ولعدم كونهما مفارقات ايضا لم يتعرض به لظهوره ولكفاية احدهما **قوله** لم يتجه الخ لانه انما ادرك ذاتي على تقدير ان الاثر مني في كون وجودي لي بالوساطة فاذا كان وجودي لي بالاصالة يتحقق اقوى منشأ الانكشاف فالقول بجواز كون مناط العلم هو الاول دون الثاني بعيد عن الانصاف **قوله** حاصله الخ الظاهر ان حاصل الكلامين كما يتادى الصدر الى الصدر والعجز الى العجز فالتخصيص بالثاني بعيد ومستغنى عنه ومحصوله ان تعقل الشيء وادراكه هو وجوده للذات المجردة وحضوره عندها اما بواسطة لوجود زيد لنا وحضوره عندنا فانه بواسطة وجود الصورة المتحدة معه لنا او بدونها كحضورنا وحضور الصورة العلمية عندنا وعنده تعالى والمجردات لما كان وجودها لانفسها وحضورها عندها بلا واسطة غيرها يكون تعقلها وادراكها لها بذواتها لا بما عداها فتعقلها بالمعنى المصدري هو وجودها لها وحضورها عندها وبمعنى الحاصل عند المدرك عينها وانها كما هو شان العلم الحضوري بانفسها فافهم **قوله** حيثية تقييدية موجبة للتكثر وهي الحيثية التي يتغير بتغيرها المصداق فان كانت معتبرة في المعنون بان كانت داخلة في حقيقته وقوامه فتوجب التغاير بالذات وان كانت في المفهوم والعنوان فقط كحيثية الاكتناف بالعوارض الخارجية او الذهنية بالنسبة الى الاشخاص فالتغاير بالاعتبار فالحاصل انه لا بد ان يعلم ان الحجة المذكورة للشيخ كما تدل على نفي التغاير بين مصداقي العقل والمعقول في تعقل المجردات بانفسها كذلك تدل على نفي التغاير بين مصداقي

الى الاشخاص فان حيثية العوارض الداخلة في عنوان الاشخاص موجبة لتغاير مصداقي التشخص والكلي بالاعتبار لا بالذات ١٢ الخ

بيان كيفية علم النفس بالمجردات



موضوعه فللنفس استعدادان استعداد العاقلية واستعداد المعقولية فبالاستعداد الاول صارت النفس عاقلة وبالاستعداد الثاني صارت

العاقل والمعقول ههنا فان العاقل ههنا ما هو عاقل وجود له وهما حاضر عنده فهو بهذه
الحيثية معقول ايضا فمن ههنا ظهر خلافه كالمحقق الدواني والباهر حيث قال في الحاشية
القديمة ان في علم النفس بذاتها موضوع العالم مغاير لموضوع المعلوم بالاعتبار كتغاير
المعالج والمستعلج فقد اخطأ لعقوله عما ينطق به الشيخ فقوله ليف الخ كانه علاوة له
الشيخ الناهض على نفي التغاير مطلقا والمفصح بها نفي التغاير الذاتي فقط فلا يرد ان القائل
بالحيثية انما يقول في التعبير والعنوان دون المعنون والمعبر عنه وهو لا يستوجب ان يكون الحيثية
امرا اعتباريا حتى يكون العلم بها علما حصوليا لا حضوريا كيف يصرح المحشي ان العلم
الحصولي هو الشيء من حيث العوارض الذهنية مع ان العلم المتعلق به علم حضوري لا حصولي
هذا غاية توجيه الكلام والله اعلم بحقيقة المقام قوله والعلم المتعلق بها علم حصولي لان
الذات المأخوذة مع الحيثية لتركبه عن امر اعتباري امر اعتباري موجود في ظرف اللحاظ
بوجودها الظلي دون الخارج بوجودها الاصلي بخلاف النفس فلا تكون نعتا لها لاستدعاء الاتصاف
الانضمامي الذي هو احد الامور الثلثة التي عليها ابتناء العلم الحضوري وجود الحاشيتين في ظرف
الاتصاف وظاهر انها ليست عينا ولا معلولا لها فيكون علمها علما حصوليا اذ العلم المتعلق
بالاشياء الغائبة عنا يكون بحصول صورة منها هذا ما لوح في النفوس قوله في الحاشية ولا
فيا لحق فيه ليس الخ لعل غرضه ان وصف العاقلية والمعقولية من الصفات النفسانية التي مصداق
حملها نفس ذات الموصوف فيكونان واجبة الثبوت لها كالوجود للواجب تعالى فلا يرد ان الاتصاف
بهما ملزوم والاتصاف بشيء ممكن مسبوق بالاستعداد فللنفس استعدادان باحدهما صارت عاقلة

وبلا آخر معقولة قوله فيها فالعاقل والمعقول والعقل الخ والا لزم ان يكون علمها
بانفسها بحصول صورها قوله فيها وتحقيقنا هذا اشارة الى قوله فالعاقل والمعقول الخ
فانه كالنتيجة لجميع ما سبق وجه الظهور ان ما سبق يدل دلالة ظاهرة على ان المعقول ههنا
لو لم يكن عين العقل بمعنى الحاضر عند المدرك الذي هو حقيقة الحضوري لزم ان يكون علمها بحصول
صورة وهذا الوجه ليس له اختصاص بهذا المقام بل جار في الحضوري مطلقا كما لا يخفى
قوله غطاوة في القاموس غطى الليل فلانا اي البسه ظلمته والغطاء ككساء ما يغطى به المرأة
وجهها قوله فيها دون الاتم الا لانها من الامور الاعتبارية الغير الحاضرة عنده فلا بد في
علمها من الحصول قوله فيها وبه يظهر ايضا الخ لان المجردات مع كونها فاقرة الذات
في جميع الكمالات لما كان تعقلها عين ذواتها فالواجب تعالى عن جميع انواع النقائص
احق بان يكون صفة العلم وكذا جميع صفاته التي هي متساوية الاقدام في كون منبعها
نفس الذات المقدس الحق بلا مشاركة امر غيره نعم يتبين ما ذكر من الحجة القاطعة والبينة الساطعة
فتدبر قوله يلزم اجتماع المثلين قال بعض الاعاظم الاحدان يتوجه عليه بالنقض لان مقدمات
البيان بعد التسليم والاغماض عما يبتني عليه استحالة اجتماع المثلين تستلزم عدم علم الجزئيات
على وجه جزئي فانه على تقدير حصول الاشياء بانفسها يلزم اجتماع المثلين لا محالة نقول
عبده المعتصم بحبل المتين ان في قوله بعد التسليم اشعارا الى ان للاحد ان يمنع على تقدير كون
علم الصورة الذهنية حصوليا وان كانا متحدين بالذات لزوم اجتماع المثلين المستحيل مستندا
بانه عبارة عن اجتماع امرين متشاركين في الماهية النوعية في محل واحد المستحيل منه اجتماعهما

بحيث يرتفع الامتياز بينهما كما صرح به المحشي في موضع اخر والتمايز بين المتحدين نوعاً انما

لا يتوقف على اختلاف المحل شخصاً فحسب بل المحل الواحد في ازمنة متعددة او زمان واحد

يوجب تعدد التشخصات باعتبار الجهات كالهيولى وفي قوله والاغماض اشارة الى ان ما

يبتني عليه استحالته من ارتفاع الامتياز عن حكم الحس على تقدير جوازه لجواز ان يكون

السواد المحسوس واحداً وسوادات كثيرة ليس مما ينبغي ان يبتني عليه لانا لا نجعل بابساً

في الارتفاع المذكور اذ الحس قد يغلط كثيراً كما هو المقرر في مقره فادعاء استحالته ادعاء

محض كيف وان الجسم يغمس في الصبغ فيعرض له حمرة ثم كهبة ثم سواد ثم حلوك وليس ذلك الا لتضعف

افراد السواد المطلق عليه فالكهبة كلونان اجتمعا والسواد كهبتان والحلوك سوادان

وهذا بعينه اجتماع المثلين فليتأمل واما تقرير النقض فهو انه على تقدير حصول الاشياء

بانفسها لا بد لعلم الجزئي بما هو جزئي ان يحصل هو بنفسه وتشخصه مقارناً بالعوارض

الخارجية في الذهن اذ الكلي قاصر عن افادة علم ما هو كذلك وهل هذا الا اجتماع المثلين

الذي ادعيتم باستحالته لاجتماع التشخص الذهني والخارجي والتشخصين الخارجيين

المتشاركين في الماهية النوعية في محل واحد هو النفس فلا يصغي الى انكار علم الجزئي بما هو جزئي

فانهم استدلوا على حصول الاشياء بانفسها في الذهن بانا نحكم على اشياء لا وجود لها في الخارج باحكام

ايجابية صادقة وذلك لا يمكن الا بعد وجودها اذ ثبوت الشيء للشيء يستدعي ثبوت

المثبت له واذ ليس في الخارج فهو في الذهن وهذا الدليل لو تم لدل على حصول الجزئي

بما هو جزئي ايضاً في الذهن بجريان خلاصة الدليل فيه ايضاً بانا نحكم عليه بما هو

لنا باحكام ايجابية صادقة مخصصة بنحو زيد مسؤل لنا لابد من الوجود واذ ليس في

الخارج فهو في الذهن ووجود المغاير معه حقيقة او اعتبارا لا يكفي لصدق الموجبة والا لكفى

لصدق قضية زيد قائم مثلا وجود الماهية الانسانية في ضمن جزئي اخر كعمرو وغيره فلابد

من حصوله ووجوده من حيث انه متشخص بالعوارض الخارجية ومكتنف باللواحق العينية

في الذهن وليس العلم زائدا على هذا القدر والجواب بان لا نم المماثلة المستحيلة بين التشخص الذهني

المكتنف بالعوارض الذهنية والتشخص الخارجي المتشخص بالتشخصات الخارجية او التشخصين

الخارجيين اللذين تشخص احدهما مغاير للتشخص الاخر لتحقق التمايز بينهما كما بين الخطين او السطحين

المتماثلين في الانحناء والاستقامة الحالين في سطح واحد وجسم كذلك بناء على ما تقرر في الحكمة

من ان الحال هو الكل لا البعض دون البعض لانهما من حيث انهما ممتدان في جهة محل لاحدهما

ومن حيث انهما ممتدان في جهة اخرى محل للاخر مشترك بينهما كما اشير اليه سابقا فافهم قوله علم

حصولي والا لزم اجتماع المثلين قوله فعلم حصولي لانتفاء المماثلة المستحيلة بين الصورة العقلية

الخارجية والصورة التشخصية الذهنية قوله على تقدير كونه علما اما على تقدير كونه غير العلم

فليس من هذا القبيل بل حالة اذعانية تحصل عقيب التنافي الصورة الذهنية بالعوارض الذهنية

كما بينا قوله وبهذا يحصل الفرق وزال الاشتباه الناشي من اطلاق لفظ التصديق والجزء

الاخير للقضية على الحكم على طور الاوائل واطلاق التصديق والقضية على المفهوم العقلي المركب

على راي الامام لتغاير الاطلاقين فوقوع النسبة والمفهوم العقلي المركب من حيث لا انتزاع وتصديق

وبديهة معلوم وجزء اخير قضية قوله في الحاشية على الواحد غير مركب هذا على تقدير حصول الاشياء بانفسها

تحكيم لا عبارة عليه اما اولا فلان تقدير حصول الاشياء بانفسها فلا يظهر وجهه لان العلم المتعلق به

الامر العقلي الوسيع هو الامر العقلي المركب في مرتبة القيام اذ ذاتيات الشيء لا تختلف باختلاف

الاعتبارات والتوجيه بان العلم مجهول الكيف والانقسام اللازم للتركيب ثابت فيه مع ما فيه

ينافيه قول المحشي يعنيكم هذا والتصديق عند الامام علم مركب من العلوم المتعددة لا علم

واحد بسيط فالتوجيه توجيه الكلام بما لا يرضى به قائله والقول بان تركيب احد المتحدين ان كان

ذاتيا وحقيقة لا يوجب تركيب الاخر الا ترى ان مرتبة لا بشرط شيء وبشرط شيء متحدان مع

كون احدهما بسيطة والاخرى مركبة لا يحصل لعدي لما عرفت ان ذاتيات الشيء لا تختلف

باختلاف الاعتبارات كما تمسك به ذلك القائل في مواضع عديدة واما مرتبة لا بشرط شيء

وبشرط شيء فلا نسلم بساطة احدهما وتركيب الاخرى لان الشيء الواحد الصالح لان ينتزع منه

شيئان في ظرف اللحاظ اذا لاحظه العقل مبهما باعتبار انتزاع معنى مبهم يسمى مرتبة لا بشرط شيء

واذا لاحظه مبهما ثم محصلا باعتبار انتزاع معنى مبهم ومحصل مرتبة بشرط شيء فاتحادهما

انما هو باعتبار منشأ الانتزاع وليس باعتبار بساطة احدهما وتركيب الاخرى واما المفهوم

الانتزاعي التعبيري لهما وان كان بسيطا ومركبا فليسا متحدين ومن ههنا تسمعهم يقولون

ان جزئية الجنس والفصل للنوع انما هي باعتبار لحاظ العقل وتحليله كما ظهر لي في هذا

المقام بعون الملك العلام هو ان مقصود المحشي ان المسمى بالقضية في قول السيد هو المفهوم

من حيث انها امر عقلي مركب معتبر فيها الوحدة عروضا ودخول الامور فيها لكثرة حصته

صورة القضية حقيقة محصلة كالاعداد والعلم المتعلق بها بهذه الحيثية علم واحد مركب

اي ليس علوما متعددة عند الحصول ثم اعتبر فيها بعد ذلك الوحدة اذ الحاصل في الذهن حينئذ
انما هو الشيء الواحد من حيث انه واحد وان كان في نفسه ذا اجزاء ونعم العلم انما يكون متعددا اصلا
كما لا يخفى فلا يكون تصديقا عند الامام لان التصديق عنده علوم متعددة صرا ومعتبرة
الوحدة كما هو التحقيق عند المحشي كما سياتي فالمراد بالمفهومات في قوله العلم بها الخ هو المفهومات
المتصورة المحضة بغير العلم المتعلق بها تصديقا عند الامام ومن هٰهنا ظهر ان الفرق
بين التصديق والقضية عند الامام ليس بالعلم والمعلوم والكلام السابق مأول ويؤيده
ايضا ما سياتي من المحشي ان التصديق عند الامام هو مجموع تصورات اجزاء القضية حيث
لم يقل هو ادراك القضية فما ظن من ان مقصود المحشي من ايراد هذا الكلام هو الكلام على
السيد بانه يلزم عدم الفرق بين التصديق والقضية بالعلم والمعلوم والمقرر عند الامام
خلافه بعيد كل البعد والمقصود انما هو نفس تبيين الاختلال في العبارة والقول بانه من
قبيل صنعة الاستخدام وهي من المحسنات المعنوية كما تقرر في علم المعاني والبيان بعيد اذ من
المعلوم ان تحسينها ليس على الاطلاق بل انما هو اذا اقام القرينة على فهم المراد ونهاية التعسف
في تلك العبارة اذ ليس في سياقها وسباقها ايماء الى هذا المرام ولهذا احتاج المحشي فاثبات
الاحتياج والله اعلم بالصواب وهو المستعان في كل فصل وباب **قوله** وهي امر الخ
انه ليس باختلاف النقل لان ما يظهر من تتبع كلماتهم وتصفح تصريحاتهم هو انه لما كان العلم
الحصولي من مقولة الكيف وفسر بحصول الصورة مع كونه من مقولة الاضافة فتحكموا ان
ويكون المراد به هو الصورة الحاصلة كما في شرح المواقف ولم يظهر انهم عمموها ايضا

لا يذهب عليك ان هذا لا يصلح رجال الكلام بالتسامح لان الصورة الحاصلة ايضا ليست من مقولة الكيف مطلقا فان المذهب المنصور ان حصول

انما الداعي الى الحكم بالتسامح هو لزوم اندراج ما هو من مقولتنا الكيف تحت مقولتين اخريين

بحسب التفسير الاول فلو عمموا ما هو المراد منه حيث يعم الحضوري ايضا عاد المحذور المذكور لان

العلم الحضوري ليس من رجالحي مقولة معينة بل هو عين المعلوم لاتحاده به ذاتا

واعتبارا كما صرح به بعض الاذكياء فما الفائدة بالتسامح بل هو تتمة اوردها المعترض من عند

نفسه لتتميم اعتراضه واذا وعيت هذا فاعلم ان حاصل الجواب انا لا نسلم ان الصورة الحاصلة

من الشيء اعم من الحضوري لان المفهوم منها انها حكاية عن ذلك الشيء واتحاد الحكاية و

عينيتها مع المحكي عنه محال بل هما متغايران مصداقا بالذات او بالاعتبار فلا بد ان يكون تلك

الصورة مغايرة للمعلوم مصداقا فكيف تعم الحضوري لا ندوان وجدانية وبين معلومه مغايرة

في المرتبة المتاخرة عن صدقهما لكن لا تنفع التسمول فما وهم ان هذا الجواب ليس على

دأب المناظرة لان السائل ناقل والناقل لا يتوجه عليه المنوع الثلثة فاسد كما لا يخفى فتدبر

فانه من سوانح الوقت **قوله** فيما طارحات الخ حاصله على ما ظهر لي انه لو كان العلم

الحصولي للنفس الموجودة بزوال شيء عنها فالشيء الزائل اما ان يكون ايضا علما حصوليا

او غيره بل صفة اي امرا غير الادراك الحصولي سواء كان علما حضوريا ام لا وعلى الثاني

فللنفس الخ وعلى الاول فذلك الادراك الحصولي لا بد ان يكون امرا وجوديا والا لزم ان يكون الامر

العدمي هو الزوال انتفاء ما ليس بشيء وهو الادراك الحصولي الزائل وهو محال فبطل الرأيان الحاليه اما

على تقدير كون العلم عبارة عن الزائل فظاهر واما على تقدير الزوال فلان كل علم حصولي لان

يحصل العلم بزواله او بزوال زواله بحصولها واقعيا اذ خصوص علم دون علم في كونه زائلا ملغاة كما يشهد

به الوجدان والزائل او زائل الزائل لابد ان يكون وجوديا سواء كانت المقدمة القائلة
العدمي لا يكون انتفاء ما ليس بشيء مما ولتبيينها في حاشية الحاشية او لا فما قيل انه لو كان تمام
كون الزائل حضوريا داخلا في الشق الاول فبطلان الرأي ممنوع لان المفروض انما هو كون
الحصولي زوالا او لو كان داخلا في الثاني فانما يصح اذا ارتفع احتمال كون الزائل حضوريا
غير صفة كعلم النفس بذاتها وهو ممنوع وكذا ما قيل لو كانت المقدمة القائلة ما وليه لا يلزم
وجودية جميع الادراكات لانه اذا تعلق الزوال بزوال زائل وجودي لا تلازم وجودية
الزائل اللاحق لان العدمي حينئذ لا يكون انتفاء ما ليس بشيء على وجه لا يستلزم الوجود
ليس على ما ينبغي هذا ثم اعلم ان الامام استدل على هذا المطلوب بان هذه الحالة الوجدانية
المسماة بالعلم ليست عدمية لانها ممتازة عن غيرها بالضرورة والعدم ليس كذلك وايضا
لو كانت عدما لكانت عدم ما يقابلها وهو اما الجهل البسيط الذي هو عدم فيكون العلم
عدما للعدم فيكون ثبوتيا مع فرض كونه عدميا واما الجهل المركب وهو باطل لخلو
المحل عنهما كما في الجماد وفيهما ما فيه فليتدبر **قوله** فينتهي الى ادراك وجودي مسلم لكن
لم لا يجوز ان يكون حضوريا او الجواب الجواب **قوله** في الحاشية في هذا الطريق دقائق
منها انه فيما اختاره صاحب المطارحات لا يتم التقريب لان المدعى كون الادراك والزائل وجوديا
معنا والثابت به اعم منه ومن الانتفاء الثابت بخلاف هذا الطريق ومنها ان في هذا
الطريق على تقدير نقيض المدعى يلزم امر استحالته بين بخلاف ذلك الطريق **قوله**
فيها وذلك بين لضرورة استحالة ارتفاع النقيضين ويعلم ان في هذا المقام اشكالا

السابقة سيتغيا عند تحقق الادراك اللاحق والبداهة تشهد بخلافه وكذا المعنى الذي سيجيء من المحشي في جواب النظر المذكور في المصدر بقوله

خاطبني به معاصر الاستاذ روح الله روحه ان ارتفاع النقيضين نقيض للنقيضين فان
نقيض كل شيء رفعه واستحالة احد النقيضين يستوجب وجوب الاخر فيلزم ان يكون النقيضان
واجبين وهو مستلزم لاجتماعهما وقد سنح لي في مجلسه ما ينبغي لدفعه لكن لم يرض به وهو انه
ليس معناه رفع تحقق النقيضين معا حتى يلزم ما الزم فانه ليس بمحال بل معناه رفع احد النقيضين
كما هو شان رفع موضوع القضية الطبعية الذي يتحقق بتحقق فرد وينتفي بانتفاء جميع
الافراد فغاية ما لزم من استحالته وجوب احد النقيضين ومن الضرورة انه لا يستلزم
اجتماعهما وقد عرضته على الاستاذ مد ظله فحسنه ثم اتى بتقرير اخر وهو ان معناه انه على تقدير
ارتفاع نقيض ارتفاع النقيض الاخر محال وهو انما يستلزم وجوب ذلك النقيض لا
على ذلك التقدير وهو ليس بمحال وقريب منه ما افاده هو بنفسه ان معناه معية رفعهما
محال فيجب سلب معيتهما وهو ليس بمحال فافهم قوله فيها مع انه الخ بهذا يثبت المقدمة الممنوعة
وان التوقيف بالمقصود لما مر انفا فنفي الفائدة في ذكرها غير صحيح قوله فيها لا يفي بالمقصود
بخلاف الطريقة التي اختارها صاحب المطارحات لانها تدل على الايجاب الكلي كما تلونا
عليك سابقا قوله جميع تلك الادراكات اي الادراكات السابقة الغير المتناهية قوله
فالاولى ولم يبق فالصواب ان يحمل على المعنى الصحيح وهو اما هذا المعنى فالمعنى فللنفس ادراكات
من حيث الانتفاء والبداهة تشهد بخلافه او المعنى الذي سياتي من المحشي قوله فيلزم
انتفاء الخ مع ان الوجدان شاهد بخلافه قوله بل انتفاء ثابتا والاستدلال عليه بان
الادراك منشأ الامتياز فلو كان انتفاء محضا لم يتميز لان الانتفاء ات المحضة

والسلوب البسيطة لا تتميز الا بملكاتها والا لم يكن الحصر بين الانسان وسلبه عقليا
بجزم العقل بمجرد ملاحظة الطرفين لتجويز العقل ان لا يكون الانسان ولا سلبه هذين السلبين
بل الاعتراض بان يكون مسلوبا بسلب اخر ممتاز عن السلب الاول بذاته المخصوصة وهو كما ترى ولما
لم يتميز فكيف يكون منشأ لامتياز الغير عن الغير تام اذ عدم التمايز الا بملكاتها لا يوجب عدم
كونها منشأ لامتياز الغير ومن ادعى فعليه البيان فان قيل ان الملكات ايضا سلوب بسيطة
فيزاح بان تمايز السلوب لا يتوقف الا على الاضافة الى ملكاتها لا على تمايزها ايضا فكيف
قوله واللازم على تقدير الخ اذ على هذا التقدير كل ادراك سابق كان انتفاءه اثباتا للسابق
فتحقق اللاحق بزوال السابق فزال ثبوته وبقي انتفاؤه المحض بناء على ما تقرر ان النفي اذا دخل على
كلام فيه تقييد يتوجه الى القيد فقط اورد عليه بان العدم المحض اذا كان موصوفه موجودا
يكون عدما ثابتا والسالبة المحصلة في هذه الصورة تصدق معه لتوقفه فرض وجود الموضوع
اذ الكلام عند تحقق الادراك الاخير فلا اعتراف بالانتفاء اي المحض اعترافا بالادراكات
وفيه كلام سياتي قوله ولا شك فانه الخ فيشكل استحالته على تقدير حدوث النفس مسلم واما
على تقدير قدمه فممنوع لجواز ان يكون مرتبة العقل الهيولاني التي هي عبارة عن خلو النفس عن
جميع الادراكات مختصة بحدوث النفس والشاهد عليه ما سلمه استحالة التسلسل في
التصور والتصديق على تقدير كونهما نظريين على حدوث النفس ايضا لكن يستدل على
انتفاء تلك المرتبة راسا بان يقال بعد تمهيد مقدمة وهي انا نفرض مفهومين متناقضين
مفهوم شيء حصل في الذهن بنفسه او بوجه ذاتي او عرضي ولو كان مرآة للملاحظة اولا ومفهوم خلافه

على الاختصاص لم لا يجوز ان يكون مراد القوم بحدوث النفس حدوث تعلقها بالبدن سواء كانت ذاتها قديمة او حادثة

٣٣

الهيولاني ايضا باي عمرو لك فيتصف بالعلم وحج لا يملك شيئا كما في ثبوت الملازمة وتمام التقريب ١٢ مولوي عماد الدين

ولنسم احدهما بالمعلوم والاخر بالمجهول المطلق اي مرتبة العقل الهيولاني لو كانت من الواقعيات
ففرضنا ان عمرا مثلا كان في تلك المرتبة ثم حصل له اولا مفهوم المجهول المطلق بالمعنى
الذي مر فان العقل لا ينقبض عن تجويز حصوله ابتداء كما يشهد به الوجدان فزيد حينئذ مثلا
اما معلوم عنده بان يكون حاصلا بنفسه او بوجهه وقد فرض انه لم يحصل له سوى مفهوم المجهول
المطلق فيكون عنوانا له وصادقا عليه فيلزم ان يكون حين كونه معلوما مجهولا مطلقا
واما مجهول مطلق فيكون حاصلا بهذا المفهوم الصادق عليه المفروض حصوله فيلزم
ان يكون معلوما حين كونه مجهولا مطلقا ولهذه الشبهة تقريرات اخر واجوبة تختص بها وهذا التقرير مما
سنح لي عند المناظرة مع بعض اصحابي وقد عرضتها على اذكياء عصرنا فلم ار احدا يعتد به فهي احق
بان تسمى بالجذر الاصم قوله اذ زوال شيء الخ اقول وبعض الاعاظم انه ان اريد به مطلق انتفاء الشيء
وعدمه لتحقق العدم السابق كما في الحوادث ومسلم ان اريد به انتفاؤه بعد الوجود لكن الادراك
لو كان انتفاء لا يجب ان يكون عدما لاحقا وانما يجب في الادراك الحادث فمن الجائز ان يكون الادراك
المفروض الحدوث زوالا اي عدما لاحقا لانتفاء السابق على ما هو انتفاء له ويكون ذلك الانتفاء
سابقا لما هو انتفاء عليه وهكذا كما في عدم عدم قديم وح لا يلزم تعاقب الانتفاءات
تحقق العدم لزوم تحقق الزائل ح قبل تعلق الزوال به وتخصيص الدليل يوجب عدم تمام التقريب
لانه ح يبقى احتمال كون الادراك زوالا لا انتفاء سابق على ما هو انتفاء له فافهم فانه دقيق
قوله فالادراك الذي يعقبه الضمير الاول للانتفاء والثاني للادراك يقال عقبه
فلان اذا جاء على عقبه فالحاصل ان الادراك لو كان انتفاء ادراك آخر فالادراك

ضميمة
لبيان العلم الحصولي

الذي يعقبه ذلك الانتفاء ان كان انتفاء للادراك السابق عليه كان ذلك الانتفاء

انتفاء لانتفاء الادراك الذي هو سابق عليه بمرتبتين وكان هذا الادراك الذي

يعقبه ذلك الانتفاء انتفاء له وانتفاء انتفاء الشيء يستلزم تحقق ذلك الشيء والا

لزم ارتفاع النقيضين فيتحقق الادراك المنتفي السابق على ذلك الانتفاء بمرتبتين

فيستلزم الادراك الثالث وهو الانتفاء كالادراك المفروض الاول السابق عليه بمرتبتين

وهكذا يستلزم كل ثالث لاول فبطل كلية الرابع ولزم اعادة المعدوم وانقلاب المثبت

الى المنفي وبالعكس ثم هكذا الى غير النهاية فافهم قوله في الحاشية وهو محال الخ نقض

تارة بان الوجود امر واحد في حد ذاته ولا يختلف ابتداء واعادة بحسب حقيقته بل

بحسب الاضافة الى امر خارج عن ماهيته اعني الزمان فاذن مثل الزمان امكانا ووجوبا وامتناعا

فلو جاز كون الشيء الواحد ممكنا في زمان كزمان الابتداء وممتنعا في زمان اخر كزمان الاعادة

بناء على ان الوجود في الزمان الثاني مغاير للوجود في الزمان الاول بحسب الاضافة لجاز انقلاب

احدى المواد الثلث الى الاخرى وهو مع مخالفته لبداهة العقل يوجب استغناء الحوادث

من المحدث لجواز ان تكون ممتنعة لذواتها في زمان كونها معدومة وواجبة لذواتها حال

كونها موجودة وفيه سد لباب اثبات الواجب وتارة بانا اذا فرضنا ان زيدا معدوم

وجد ثم عدم فيصدق اولا زيد معدوم وثانيا لا معدوم وثالثا ليس بلا معدوم فههنا ثلث

اعدام الاول العدم المستفاد من كلمة ليس والثاني من كلمة لا والثالث من كلمة معدوم فههنا

عدم عدم العدم فلزم اعادة المعدوم بعينه ولا اعتبار بتغايرهما لاختلاف الزمانين او

بتخصيص استحالتها في صورة الوجود مشترك والجواب عنه بانهم لعلهم جوزوا اعادة

العدم المحض وانما منعوا اعادة الوجود المعدوم وههنا يلزم اعادة العدم الثابت كالادراك

عدم ثابت فيعود لثبوت غير سديد لان الحكماء اقاموا على استحالة الاعادة حججا منها ان

تخلل العدم بين الشيء ونفسه محال اذ النسبة لا بد لها من الطرفين فيكون حينئذ الوجود

بعد العدم غير الوجود قبله فلا يكون المعاد هو بعينه الاول ورد بان في التغاير الزماني

كفاية ومنها ان المعاد انما يكون معادا بعينه اذا اعيد بجميع عوارضه ومنها الوقت وهو

محال وزيف بان اللازم للاعادة بعينه اعادة عوارضه المشخصة والوقت ليس منها

ضرورة ان زيدا الموجود في هذه الساعة هو بعينه الموجود قبلها بحسب الامر الخارجي

وقد يحكى انه قد وقع هذا البحث لابن سينا مع احد تلامذته وكان مصرا على التغاير فقال له

ان كان الامر على ما تزعم فلا يلزم من الجواب لانه غير من كان بباحثك وانت ايضا غير

من بباحثني فبهت وعاد الى الحق واعترف ان الوقت ليس من المشخصات ومنها انا لو فرضنا

اعادته بعينه والله قادر على ايجاد مثله مستانفا فلنفرضه ايضا وحينئذ لا يتميز المعاد

عن المستانف ويلزم الاثنينية بدون الامتياز ودفع بانا نمنع عدم التمايز بل يتمايزان بالهوية

فهذه الدلائل ان تمت لدلت على استحالة اعادة العدم المعدوم ايضا كما دلت على استحالة

اعادة الوجود المعدوم بادنى تغير فتامل قوله اقول الخ حاصله انه اذا تحقق في النفس

ادراك كاين في الان السابقة ثم انتفى عنها فهذا الانتفاء ايضا يكون ادراكا لا يكون انتفاء

محضا لان الادراك صفة قائمة بالمدرك فيكون في قوة الموجبة المعدولة وانتفاء هذا

الانتفاء الثابت الذي هو في قوة السالبة المعدولة يتصور بانتفاء الانتفاء البسيط وبانتفاء الثبوت

فقط والاول يستلزم الادراك الاول الذي هو في قوة الموجبة المحصلة والا لزم ارتفاع

النقيضين دون الثاني بل يستلزم الانتفاء الذي هو في قوة السالبة البسيطة فلا يمكن انتفاء

انتفاء الشيء ههنا يستلزم الشيء الذي هو في قوة الموجبة المحصلة يجوز ان يتحقق هذا الانتفاء

على الطريق الثاني وان اختلج في صدرك انه السالبة المعدولة والموجبة المحصلة متلازمتان

عند وجود الموضوع وهو ههنا النفس لكونهما نقيضي السالبة المعدولة والسالبة البسيطة اللتين هما

متساويتان عند وجود الموضوع ونقيضا المتساويين متساويان فكذا ما في قوتهما وفي

قوة نقيضيهما فنزاح بان العدم الثابت والعدم المحض متغايران مفهوما واحكاما حتى

ان العدم الثابت صار ادراكا بخلاف المحض فمع وجود الموضوع يجوز ان يكون الصدق لاحدهما

كفرض انعدام الادراكات عن النفس راسا الاخير ههنا دون الثاني فلا نسلم التلازم بين المعدولة

والسالبة البسيطة وكذا بين ما في قوتهما حتى يتفرع عليه تلازم نقيضيهما وتلازم نقيضي ما في

قوتهما ومن ادعى فعليه البيان هذا ما حصل لي في هذا الباب والله اعلم بالصواب والناس

فيما يعشقون مذاهب **قوله** الا ما هو بازائه فان كان بالعكس ايضا متساويا والا فالسابق

زائد **قوله** يدل على خلافه مع بل على ان اللاحق زائد على السابق وهو باق مع لا سيما القريب فهذا

ايضا وان كان لا يتصور على تقدير كون كل ادراك انتفاء للادراك السابق لكن هذا من ذلك كما

اراد ان الوجدان حاكم بان العلوم تتزايد يوما فيوما بمعنى ما مر اليه الايماء وهو يوجب حصول ملكة

يحصل بها الاقتدار على تحصيل ادراكات في الزمان اللاحق زائدة على الادراكات الحاصلة في الزمان

السابق بالمعنى الذي قصدناه قوله وايضا يلزم الخ لعل غرضه انه على تقدير صحة ما ذكرنا

المطارحات في الشق الثاني يمكن اقامة دليل اخر على ذلك المدعى لا انه دليل تام في نفسه كما يدل

عليه قوله كما ذكره في الشق الثاني فلا يرد ان تحقق الادراكات بازاء ادراكات هي في قوة

النفس ضروري ويجب سبق تلك على هذه اما على الجمع او على سبيل التعاقب لا على التعيين

فبناء لزوم اجتماع النقيضين على الاول قوله والحاصل لم يرد الخ يعني لما كان مقصود صاحب

المطارحات اثبات المدعى بابطال نقيضه باستلزامه احد الامرين وهو الخلاف وتحقق امور غير

متناهية احتاج الى ترديد الشيء الزائل والمصرح ابطالها باستلزام للاخر وهو حاصل بدون

الترديد فالترديد مستغنى عنه قوله الازوال واحدا لا لبطل الحصر العقلي بين الشيء و نقيضه

كما مر قوله وايضا العلم الخ توضيحه ان اجتماع العلمين حدوثا يستلزم اجتماع الالتفاتين

المعلومين في ان واحد والتالي باطل فالمقدم مثله اما الملازمة فلان الوجدان شاهد بانه

لا يتعلق علم بشيء الا وان يتعلق به قبله التفات من النفس قبلية مواخية مع المعية فاذا

اجتمع العلمان بمعلومين متغايرين حدوثا في زمان واحد اجتمع الالتفاتان اليهما قبلهما في

ان واحد اما بطلان التالي فلما هو المشهور من ان النفس لا تطيق ان تتوجه الى شيئين في

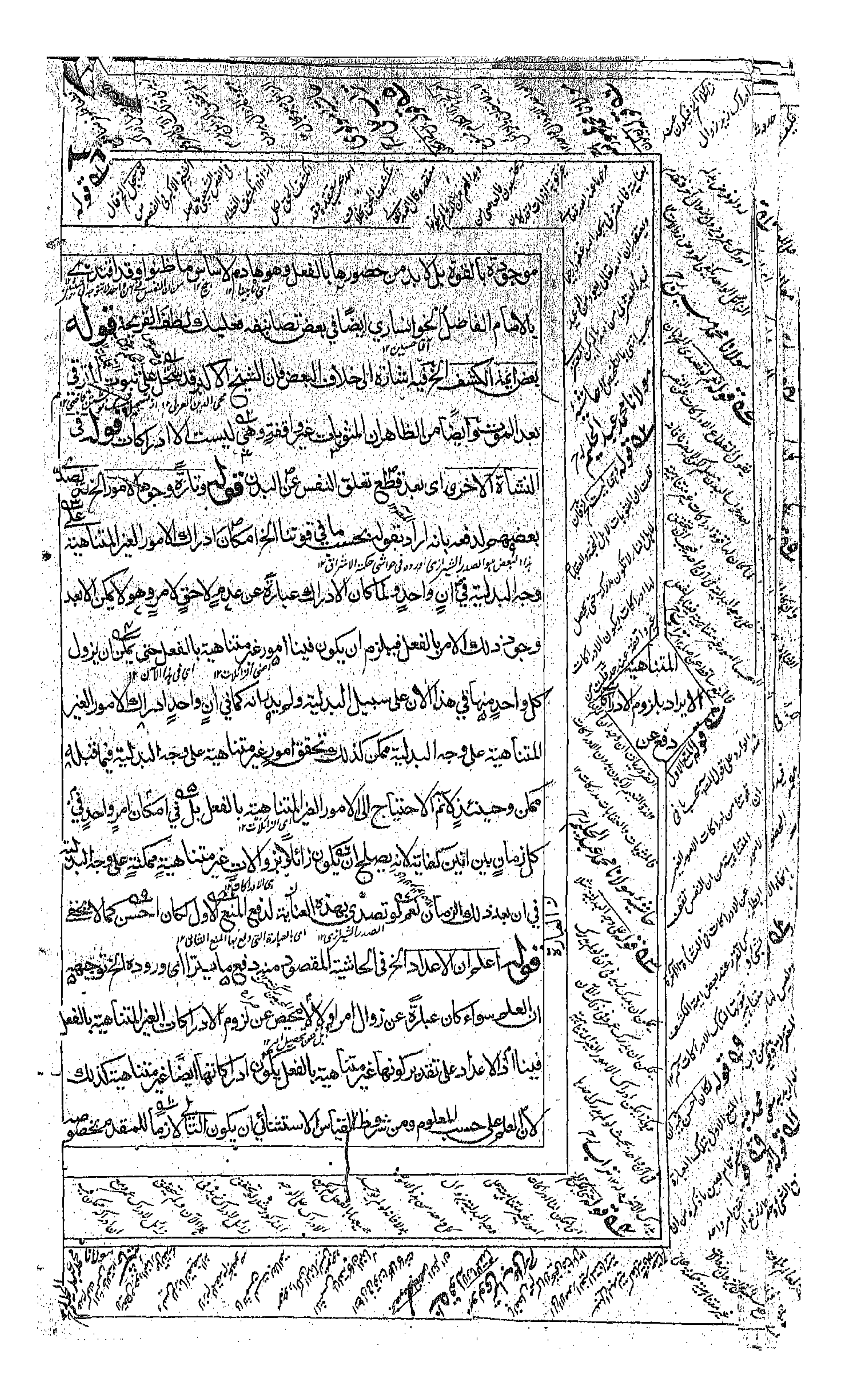
ان واحد بالتفاتين متغايرين بعد هذا فلو كان الزائل عند العلم بهذا عين الزائل عند العلم بذلك

لزم اعادة المعدوم بعينه اذ لا بد للعلم بهذا من زوال كما لا بد للعلم بذلك من زوال الاخر والا لسلوى

حال العلم وما قبله وقد بطل مما سبق الجامعة بينهما فلا بد ان يكون ذلك الزائل معدوما ثم موجودا

ثم معدوما وهذا هذا الا اذا عينا لزوم فيه ان الثابت بالمقدمة الممهدة انما هو بطلان الجامعة

حدوثها لا بقاءه فلا يلزم تخلل الوجود ولو استعين بالمقدمة القائلة بان الزائل الواحد
لا يعود والحق ان المقدمة الممهدة على انه لا يصير حينئذ دليلا آخر ثم هذا كله على تقدير
اخذ التعليلية بعد قوله يلزم اعادة المعدوم بعينه واما اذا الفاء كما في بعض النسخ واختاره
بعض الافاضل ايضا فسخيف عندي فتأمل **قوله** لما اشتهر الخ فيه اشارة الى ما في المباحث
المشرقية من ان القوم وان تشبثوا به لكنهم لم ياتوا عليه بسلطان عظيم اذ غاية ما قالوا
هو انا نجد من انفسنا انا اذا اقبلنا باذهاننا الى ادراك شيء نعذر في تلك الحالة الاقبال
الى ادراك شيء آخر وهذا هو الذي غرهم عن الطريق المستقيم وكما الهمهم عن النهج القويم
وما فهموا ان الادراك العقلي مغاير للادراك الخيالي حتى اذا قلنا الانسان ناطق لحاظ
عقلنا بمفهوم هذه الالفاظ وظهر في خيالنا امر مطابق في الترتيب لهذه الالفاظ فاذا
قلنا الناطق انسان فالمعنى المفهوم عند العقل لا ينقلب بخلاف الصورة الخيالية فانا نشاهد
ان القوة الخيالية لا تقوى على استحضار امور كثيرة واما القوة العقلية فليست كذلك فالتعذر
عائد الى القوة الخيالية لا القوة العقلية بل البرهان قائم على خلافه لان الحكم لا بد من حضور
الطرفين لضرورة ان القاضي على شيئين لا بد ان يحضر المقضي عليهما والا لجاز الحكم على المذهول
والمنسي وهو كما ترى وايضا اذا تصورنا الشيء بحده لا يكون العلم باحد اجزائه مفيدا للعلم بتمام
حقيقته فلو استحال حصول العلم بكل اجزائه دفعة لاستحال حصول العلم بحقيقته وايضا المقدمة
الواحدة لا تنتج فلا بد من حصول المقدمتين ومن الحجة القاطعة انه من المقرر في مقره ان الله سبحانه
والعقول المفارقة وكذا النفوس الناطقة بعد مفارقة الابدان لا يمكن ان يكون شيء من معلوماتها



موجودة بالقوة بل لا بد من حضورها بالفعل وهو هادم لاساس ما ظنوا وقد انتدب
بالامام الفاضل الخوانساري ايضا في بعض تصانيفه فعليك بلطف القريحة قوله
بعض ائمة الكشف الخ فيه اشارة الى خلاف البعض فان الشيخ الاكبر قد يحمل على ثبوت الترقي
بعد الموت وايضا من الظاهر ان المثوبات غير متناهية وهي ليست الا ادراكات قوله في
النشاة الاخرى اي بعد قطع تعلق النفس عن البدن قوله وتارة وجود الامور الخ تصدى
بعضهم لدفعه بانه اراد بقوله بحسب ما في قوتنا الخ امكان ادراك الامور الغير المتناهية على
وجه البدلية في ان واحد ولما كان الادراك عبارة عن عدم لاحق لامر وهو لا يمكن الا بعد
وجود ذلك الامر بالفعل فيلزم ان يكون فينا امور غير متناهية بالفعل حتى يمكن ان يزول
كل واحد منها في هذا الان على سبيل البدلية ولم يرد انه كما في ان واحد ادراك الامور الغير
المتناهية على وجه البدلية ممكن كذلك تحقق امور غير متناهية على وجه البدلية فيما قبله
ممكن وحينئذ لا تم الاحتياج الى الامور الغير المتناهية بالفعل بل في امكان امر واحد في
كل زمان بين اثنين كفاية لانه يصلح ان يكون زائلا بزوالات غير متناهية ممكنة على وجه البدلية
في ان بعد ذلك الزمان نعم لو تصدى بهذه العناية لدفع المنع الاول لكان احسن كما لا يخفى
قوله اعلم ان الاعداد الخ في الحاشية المقصود منه دفع ما يترائى وروده الخ توجيهه
ان العلم سواء كان عبارة عن زوال امر او لا لا محيص عن لزوم الادراكات الغير المتناهية بالفعل
فينا اذ الاعداد على تقدير كونها غير متناهية بالفعل يكون ادراكاتها ايضا غير متناهية كذلك
لان العلم على حسب المعلوم ومن شرط القياس الاستثنائي ان يكون التالي لازما للمقدم مخصوص

لا ينقطع ايضا حتى ينتج استثناء رفع التالي رفع المقدم بخصوصه فانتاج الدليل المذكور
على هيئة الاستثناء المطوية في تحرير المنع والدفع مستغن عن الشرح **قوله** بمعنى انها
للامور فقط **قوله** موجودة بالفعل الخ لا الى نهاية **قوله** في الحاشية واما على تقدير
لم لا يجوز ان يكون وجود العقل الهيولاني مختصا بحدوث النفس كما سبق **قوله** بالمعنى الاول
اي لا انتزاع الا لامور الغير المتناهية لا يتصور الا في الازمنة الغير المتناهية **قوله** فعدم تناهيها فيه
معناه فعدم تناهيها بالمعنى الثاني ايضا ممكن لعدم اختصاص الانتزاع بالامور الانتزاعية كما في الحوادث
اليومية ولا يبعد ان يقال المراد من الموجودة في قوله وان كان من الامور العينية الموجودة بالفعل
لا يتصور الا عدم تناهيها بالمعنى الثاني لا غير كما لا يخفى لمن ميز بين حال كونها من الامور العينية
الموجودة المتعاقبة للمواخاة البينة بينها وبين الامور الانتزاعية الاعتبارية **قوله**
والحق هو الاول في الحاشية فيه تنبيه على عدم مطابقة المثال على الممثل له اذ عدم تناهيه بالمعنى
الثاني والا فلا ينفع والتمثيل لنفس اللاتناهي قليل الجدوى **قوله** لان العدد من الامور
في الحاشية لان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة
عشرات يعني ان العشرة مثلا نوع واحد وله افراد كعشرة رجال وعشراتها اذ الكلي كما يصدق على
واحد من افراده يصدق على كثيرين ويصح اضافته اليها ايضا كالكل الى عشرة رجال باعتبار الجزء
واحاده فمعنى عشرة عشرة رجال عشرة احادها عشرة رجال فكذا عشرة عشرات رجال فالعشرة
اذا اخذ من حيث هو يصدق على عشرة رجال وعشراته بالمواطاة على انه عينه حقيقة واذا اخذ
من حيث اضافته اليه يصير حصة لنفسه يصدق عليه بالاشتقاق على انه خارج عنه حقيقة

ان يكون فينا امور غير متناهية موجودة بالفعل لما لزم الاستحالة فالمثال اذا لم يكن بالمعنى الثاني بل بالمعنى الاول الذي لا ينقطع عند حد

فلزم ان يكون افراد العشرة مثلا مما يتكرر نوعه اي يصدق على اي فرد فرض منه موجود اثار
على انه عين حقيقته وتارة على انه وصف عارض له كما في حاشية الحاشية فافهم فانه دقيق
قوله في الحاشية كل ما يتكرر نوعه اي نوعه الاضافي بل الاعم منه حيث لا يتجاوز الذاتي لا
كل ما يتكرر جنسه وان كان عاليا فهو ايضا امر اعتباري بالدليل المذكور بخلاف ما يتكرر
عرضه بان يتحقق في افراده مرتين مرة بان يحمل عليها مواطاة ومرة بان يحمل عليه
اشتقاقا كالوجود على تقدير عرضيته للموجودات الخارجية فانه يجوز ان يكون امرا عينيا
لجواز الاختلاف في افراده فافهم قوله فيها وتارة وصفا عارضا اي بعد اضافته الى ذلك
الفرد حتى يصير حصة خارجة عنه عارضة له واما كونه عين حقيقته فباعتبار اخذه
من حيث هو فالذاتية والعرضية باعتبارين لا غائلة فيه كوجود زيد مثلا فان الوجود
من حيث هو هو عين حقيقته ومن حيث اضافته الى زيد وجود زيد خارج عنه وعارض له
لخروج هذه الاضافة عنه وان كانت الاضافة الى زيد داخلة فيه فافهم قوله فيها كالقدم فانه
لو وجد فرد منه لاتصف بقدم فان حدثه يوجب حدوث موصوفه وقس عليه الباقي قوله فيها فان
الامكان الخ يعني ان الامكان مثلا لو لم يكن امرا اعتباريا بل موجودا في الخارج فيتصف بامكانه
فيه لكونه مما يتكرر نوعه وذلك الامكان ايضا يكون موجودا في الخارج فيتصف بامكانه وهكذا
الى لا نهاية فيلزم التسلسل في الامور العينية قوله ولانه مركب من الاحاد ويدل عليه عبارة خلاصة الحساب
ايضا حيث قال والحق انه اي الواحد ليس بعدد وان تألف منه الاعداد قوله والعدد محمول الخ لاتحاد
مع المعدود في الوجود كاتحاد المشتقات مع موصوفاتها والتباين بين المقولات لا ينافي صدق احدها

بالعرض على ما يصدق عليه الاخرى بالذات كما صرح به بعض الاذكياء والوجدانيات

سواء اعتبر فيها الجزء الصوري اولا ليست على هذه الصفة فغير المحمول غير المحمول

قوله والواحد الخ اذ المشتقات معنى اعتباري قوله ليس على ظاهره حيث

اراد بوجوده في الاشياء وجوده النفس الامري عما شي انتزاعها وهي المعدودات

الخارجية مجرداً عنها كما هو المتبادر منه بقرينة قريبة قوله مستند به اذ المتبادر

منه نفي مطلق الوجود عن الخارج قوله وح ترتيبها يعني لما استوجب كون العلم

زوال تحقق الامور الغير المتناهية فينا ولم يبين بطلانها في الحكمة مطلقاً بل اذا كانت

مترتبة مجتمعة بعضها المتقدم وبعضها المتأخر تصدى المصنف رح بقوله وتلك الامور الخ

لاثبات الترتيب بينها فلو حمل قوله هذا على ظاهره حتى يكون المدعى اثبات الترتيب بينها

من جهة انفسها لكفى في اثباته ان يقال انه يجوز ان يكون تلك الامور اعدادا مثلا والعدد

الاكثر مستلزم للعدد الاقل ويلغو باقي المقدمات فلا بد من تقدير المضاف وهو الاعدام

فيصير منطوق كلامه اثبات الترتيب بين تلك الامور من جهة اعدامها المتأخرة

عن وجوداتها ثم ابطال تلك الاعدام اولا وبالذات والامور ثانيا وبالعرض ولا يخفى انه

لا يحصل هذا الترتيب الا بذكر جميع ما ذكروا انما صرفت عنان العناية الى هذا لان استلزام كون

العلم والالا للاتناهي في نفسه اشنع مما في غيره فافهم قوله لذا يحصل الخ اذ الملزوم مقدم

بالماهية على اللازم قوله في الحاشية واستدلوا عليه بان الخ وبانه يمكن تصور العشرة

مع الغفلة عن الاعداد التي تحتها قوله فيها فيلزم الترجيح بلا مرجح اي في حكم العقل

بتركيبهما من ثلثة وثلثة لا من اربعة واثنين اذ العقل لا يفرق بينهما في حصول الستة

فلابد من مرجح يرجح احدهما للتقويم عنده فلا يرد ان تقوم حقيقة شيء بامر دون امر

لا يحتاج الى مرجح ضرورة ان الجعل لا يتخلل بين الذات وذاتياتها لان المرجح انما هو لجهة

لحكم العقل بتقومه به دون غيره لا لتقومه به في الواقع ورد بان الوحدات ايضا ليست

اولى من تلك الاعداد اذ الاشتمال لا يوجب الاولوية والا لزم ان يكون تركب السرير من

العناصر اولى من تركبه من الخشب المخصوصة وانما يكون كذلك اذا كان الاعداد محض الوحدات

وعلى التسليم فالاولوية ايضا لا توجب حكم العقل وجزمه بان التقويم في الواقع للراجح لا

للمرجوح كما لا يخفى قوله فيها لزم استغناء سواء كان تقومها بالكل على سبيل البدل

او على سبيل الاجتماع وهو يورث ان يكون النسبة بينهما نسبة الامكان والضرورة تشبيهي

بالضرورة والايراد بان الكل متقوم باعتبار القدر المشترك بينها لا بخصوصها والاستغناء

عنها انما هو باعتبار الثاني دون الاول يندفع بان القدر المشترك بينها الذي يتقوم

انما هو الوحدات ففيه تسليم المطلوب قوله فيها لا يخفى ان الحاذ على تقدير تركيبه من العدد الذي

تحته ليست فيه احتمالات كثيرة حتى يلزم الترجيح بلا مرجح او الاستغناء بل منحصر في

اثنين وواحد قوله فيها مثل المركب من المقولتين اذ الوحدة ليست بمقولة ولا مما يصدق

عليها المقولة كما صرح به الشيخ في الشفاء قوله باشتمال العدد كما هو مزعوم بعض اهل الطول

ظنا منهم انه لو لم يكن له جزء صوري بل كان عبارة عن الوحدات المحضة يصدق عليها الوحدة

بناء على ما تقرر من ان الكلي كما يصدق على واحد من افراده يصدق على كثير منها وما يصدق على

الوحدة لا يصدق عليه العدد لما مر من ان الوحدة ليست من المقولات التسع سيما

من مقولة الكم والعدد من مقولة الكم اما على تقدير اشتماله على الجزء الصوري فلانضمامه مع

للبس من جنس الوحدة لا يلزم صدق الوحدة عليه وفي الجواب منع استحالة صدق المتباينين

على شيء واحد يصدق كثير وصدق الوحدة على ما صدق عليه العدد كذلك قوله واما مع

الجزء الخ وهو طريق اهل التحقيق ويمكن الاستدلال عليه بانا نتصور حقيقة العدد مع الغفلة

عن الجزء الصوري وشان الذاتي ارفع منه قوله اذ العدد ح الخ وحينئذ لزوم الترجيح

بلا مرجح او الاستغناء عما لا يجوز ان يستغني عنه مع ان ثلثة ثلثة ليست ح مغايرة مع

اربعة واثنين وخمسة وواحدة وقس عليه البواقي قوله من حيث انها معروضة الخ

حيثية تقييدية معتبرة في العنوان فقط والا لزم خلاف المفروض والاقرار بما رام

الفرار فافهم قوله حقيقة محصلة اي مرتبة عليه اثار هي سوى مجموع اثار الاجزاء

لكونه من مقولة الكم وغيره قوله ودخولها في العدد الخ انما احتاج الى هذه المقدمة ليظهر

انه لا يصح حمل قوله محض الوحدات على الوحدات من حيث انها معروضة الهيئة الوحدانية

لئلا يتجه المنع على قوله اذ العدد ح محض الوحدات اذ ح لا معنى لقوله فدخول الوحدات الخ

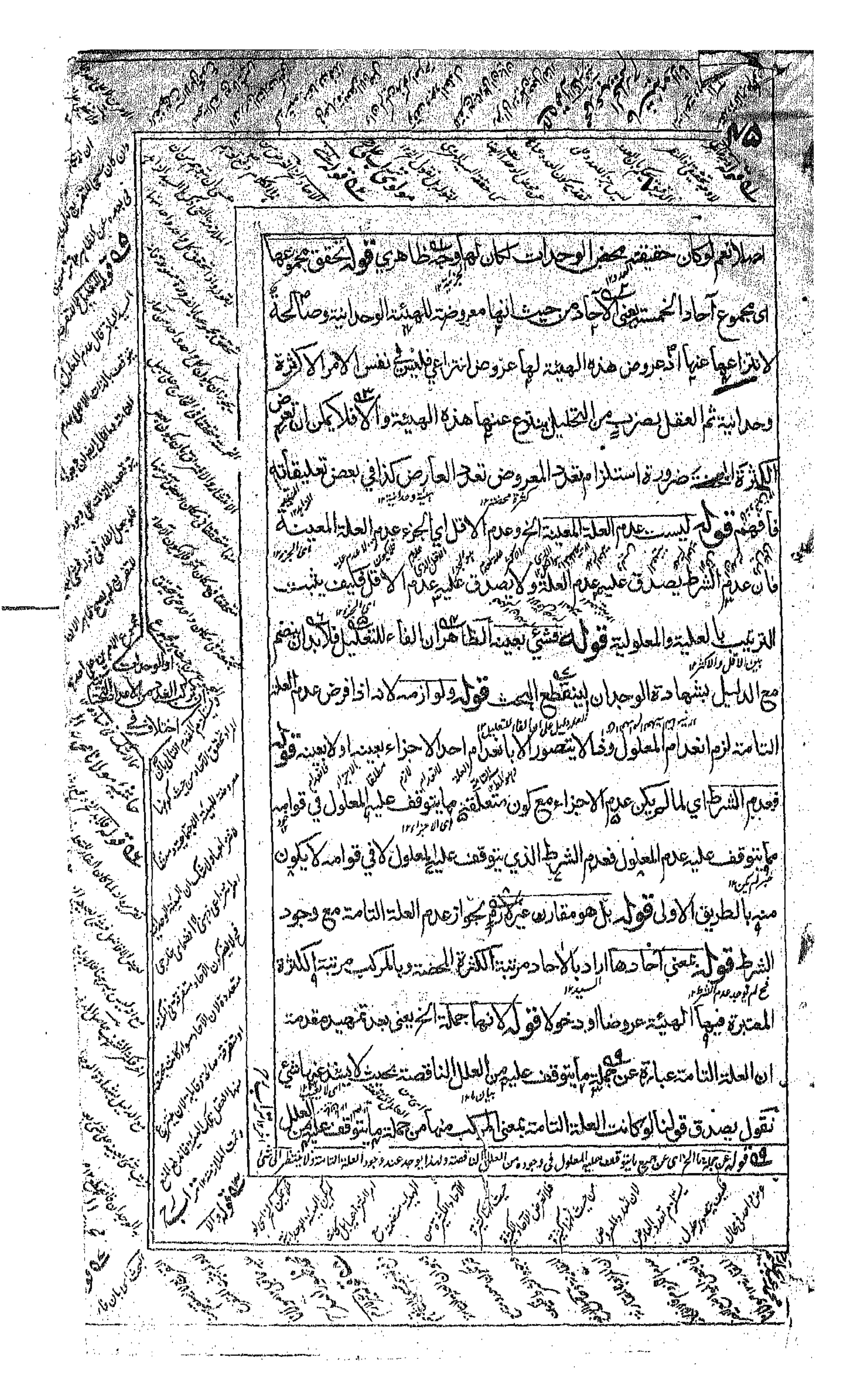
فان الاستلزام مخالف لما يشهد به الوجدان فضلا عن العينية فافهم قوله ليس

دخولها الخ مع انه يكفي بتقويمه دخولها فيه مرة واحدة فلزم الاستغناء عما لا يجوز عنه قوله من

الوحدات الثلث اي من اخذ وحدة مع وحدة اخرى من الوحدات الثلث من حيث

انها معروضة للهيئة الاجتماعية قوله جزء الضرورة دخول وحدة مع وحدة الاخرى لا مع

تلك الهيئة في الثلثة وقد فرض استلزام دخولها مع تلك الهيئة لكن الاول وحدة
لا يستوجب تركب الثلثة من الاجزاء الغير المتناهية اذ الوحدة مع وحدة بل مع تلك
الهيئة لا تغاير تلك الوحدة مع وحدة اخرى كذلك اذ المعتبر في الثلثة مطلق الوحدة
فافهم قوله في الحاشية والقول بجزئية مجموع دون مجموع او مجموعات دون مجموعات
ترجيح بلا مرجح اي بعد القول باستلزام دخول الوحدات بدون تلك الهيئة دخولها
مع تلك الهيئة فلا يرد انه لم لا يجوز ان يكون المرجح هو ان المجموعات الحاصلة سوى المجموعات
الثلثة الحاصلة من الوحدات الثلث اعتبارية محضة قوله بل نقول على تقدير الخ يعني
لو سلم قوله العدد محض الوحدات اي الكثرة من حيث انها كثرة بان لا يكون الهيئة داخلة
ولا عارضة لها فلا نم قوله فدخول الوحدات فيه هو بعينه دخول الاعداد اذ دخول الوحدات
فيه لامتناع تعلق حكم واحد شخصي كالدخول المضاف الى الوحدات بالاشياء الكثيرة من حيث
انها كثيرة كالوحدات من حيث انها كثيرة يرجع الى دخول كل وحدة وحدة لا الى دخول الوحدات
من حيث انها كثيرة وفرق بين كل وحدة وحدة والوحدات من حيث انها كثيرة فان من
الاحكام ما يصح استناده الى كل وحدة وحدة دون الوحدات كالدخول في باب ضيق يصح
استناده الى كل واحد واحد من عشرة رجال مثلا لا الى كثرتها من حيث هي كذلك فلا نم
الاستلزام بين الدخولين فضلا عن العينية قوله وما حققنا من ان العدد ليس جزأ للعدد
مطلقا فكل متوقف على هذا المجموع الخ لكونه جزأ منه قوله او غيره مشتمل عليه سواء كان حينئذ
العرض ايضا غيره بجزئيه اولا قوله في الحاشية واعتبر معها الهيئة الخ فلا وجه للجزئية



اصلا نعم لو كان حقيقته محض الوحدات لكان لها وجه ظاهر قوله تحقق مجموعها
اى مجموع آحاد الخمسة يعنى الآحاد من حيث انها معروضة للهيئة الوحدانية وصالحة
لانتزاعها عنها اذ عروض هذه الهيئة لها عروض انتزاعي فليس في نفس الامر الا كثرة
وحدانية ثم العقل بضرب من التحليل ينتزع عنها هذه الهيئة والا فلا يمكن ان تعرض
الكثرة المحضة ضرورة استلزام تعدد المعروض تعدد العارض كذا في بعض تعليقاته
فافهم قوله ليست عدم العلة المعينة الخ وعدم الاقل اي الجزء عدم العلة المعينة
فان عدم الشرط يصدق عليه عدم العلة ولا يصدق عليه عدم الاقل فكيف يثبت
الترتيب بالعلية والمعلولية قوله فشيء بعينه الظاهر ان الفاء للتعليل فلا بد ان ينضم
مع الدليل بشهادة الوجدان لينقطع البحث قوله ولوازمه لانه اذا فرض عدم العلة
التامة لزم انعدام المعلول وهذا لا يتصور الا بانعدام احد الاجزاء بعينه او لا بعينه قوله
فعدم الشرط اي لما لم يكن عدم الاجزاء مع كون متعلقه مما يتوقف عليه المعلول في قوامه
مما يتوقف عليه عدم المعلول فعدم الشرط الذي يتوقف عليه المعلول لا في قوامه لا يكون
منه بالطريق الاولى قوله بل هو مقارن غيره لتجويز عدم العلة التامة مع وجود
الشرط قوله يعني آحادها اراد بالآحاد مرتبة الكثرة المحضة وبالمركب مرتبة الكثرة
المعتبرة فيها الهيئة عروضا او دخولا قوله لانها جملة الخ يعني بعد تمهيد مقدمة
ان العلة التامة عبارة عن جملة ما يتوقف عليه من العلل الناقصة بحيث لا يشذ عنها شيء
نقول يصدق قولنا لو كانت العلة التامة يعني المركب منها من جملة ما يتوقف عليه من العلل

قوله عن جملة ما الخ اى عن جميع ما يتوقف عليه المعلول في وجوده من العلل الناقصة ولهذا يوجد عنده وجود العلة التامة ولا ينتظر الى شيء

الناقصة وبعضا منها لكانت العلة التامة جزءا لنفسها بالضرورة لكنها من جملة ما يتوقف

عليه لانها ح معنى مغاير لكثرة العلل الناقصة المتوقف عليها المعلول بتوقفات كثيرة

وقد فرض هي ايضا لكونها علة بمعنى ما يتوقف عليه الشيء مما يتوقف عليه المعلول فصارت

علة ناقصة لانها بعض ما يتوقف عليه سواء ينتظر وجود المعلول بعدها الى امر اخر او لا

والا لزم ان لا يكون العلة الاخيرة علة ناقصة او يكون منحصرة فيها فهي جزء لنفسها

ولا حد ان يعارض بالقلب بان العلة التامة بمعنى مجموع العلل الناقصة وكثرتها لو كانت

هي ايضا من جملة ما يتوقف عليه لزم ان تكون جزءا لنفسها لكنها من جملة ما يتوقف

عليه لانها معنى مغاير لكل واحد واحد مما يتوقف عليه المعلول وقد فرضت هي ايض مما

يتوقف عليه الى اخر ما ذكره والجواب ان الكثرة انما يتوقف عليه المعلول بتوقفات

كثيرة فتوقفها هو عين توقف كل واحد منها فلا تكون بعض ما يتوقف عليه بخلاف المركب

قوله ولهذا اي لان العلة التامة هي مجموع العلل الناقصة بمعنى احادها وكثرتها

والحكم الواحد لا يصلح ان يتعلق بالاشياء الكثيرة من حيث انها كثيرة قوله فعدم

العلة التامة لما مر من ان الحكم الواحد لا يتعلق بالاشياء الكثيرة من حيث انها كثيرة

فعدمها راجعة الى عدم كل واحد واحد كما ان وجودها راجع الى وجود كل واحد واحد فعلى هذا

لا يرد انه اذا فرض عدم واحد من الكثرة المعينة لا بد ان يصدق قولنا الكثرة معدومة والا

لزم اجتماع النقيضين لو صدق قولنا الكثرة موجودة لاقتضائه وجود ما فرض معدوما

وارتفاع النقيضين لو لم يصدق ايضا لكونهما متناقضين لان قولنا الكثرة موجودة

قضية محلة راجعة الى قضايا مفصلة متعددة اي هذا موجود وهذا موجود وكذا قولنا

الكثرة معدومة اي هذا معدوم وهذا معدوم فالقضية الموجبة التي موضوعها ذلك

الواحد كاذبة ونقيضها صادقة والقضايا الباقية بالعكس بخلاف المركب فانه امر واحد

وعدمه راجع الى عدم احد اجزائه هذا ما عندي في حل هذا المقام وقد تحير فيه كثير

من الاعلام قوله في الحاشية اذ التحقيق الخ يرد عليه انه قد سبق منه ايضا ان عدم المعلول

معلول لعدم علة ما وليس معنى التاثير زائدا على هذا اللهم الا ان يقال المراد بالتاثير تاثير العلة

المعينة كما حقق آنفا وقوله بل يكفي الخ كناية عن عدم علة ما قوله من الاعداد المعدومة

اي وقت الانتزاع وكذا المراد في قوله بعيد هذا فمنشأ انتزاعها ليس كذلك قوله

ومعنى استلزام الخ دفع لما عسى ان يتوهم انه لو كان تلك العدميات امورا انتزاعية

فالاستلزام بين عدم الاقل وعدم الاكثر انما يتصور اذا كان يلزم انتزاعهما ايضا استلزام لعدم

تحققهما بدون انتزاعهما مع انا قد نتصور عدم الثلثة مع الغفلة عن عدم الاربعة

قوله فلا يكون تلك الخ حتى يتبين بطلانها باجراء البراهين المتهيئة لابطال

التسلسل قوله فان قلت المقصود الخ حاصله ان المقصود من اثبات اللاتناهي في تلك

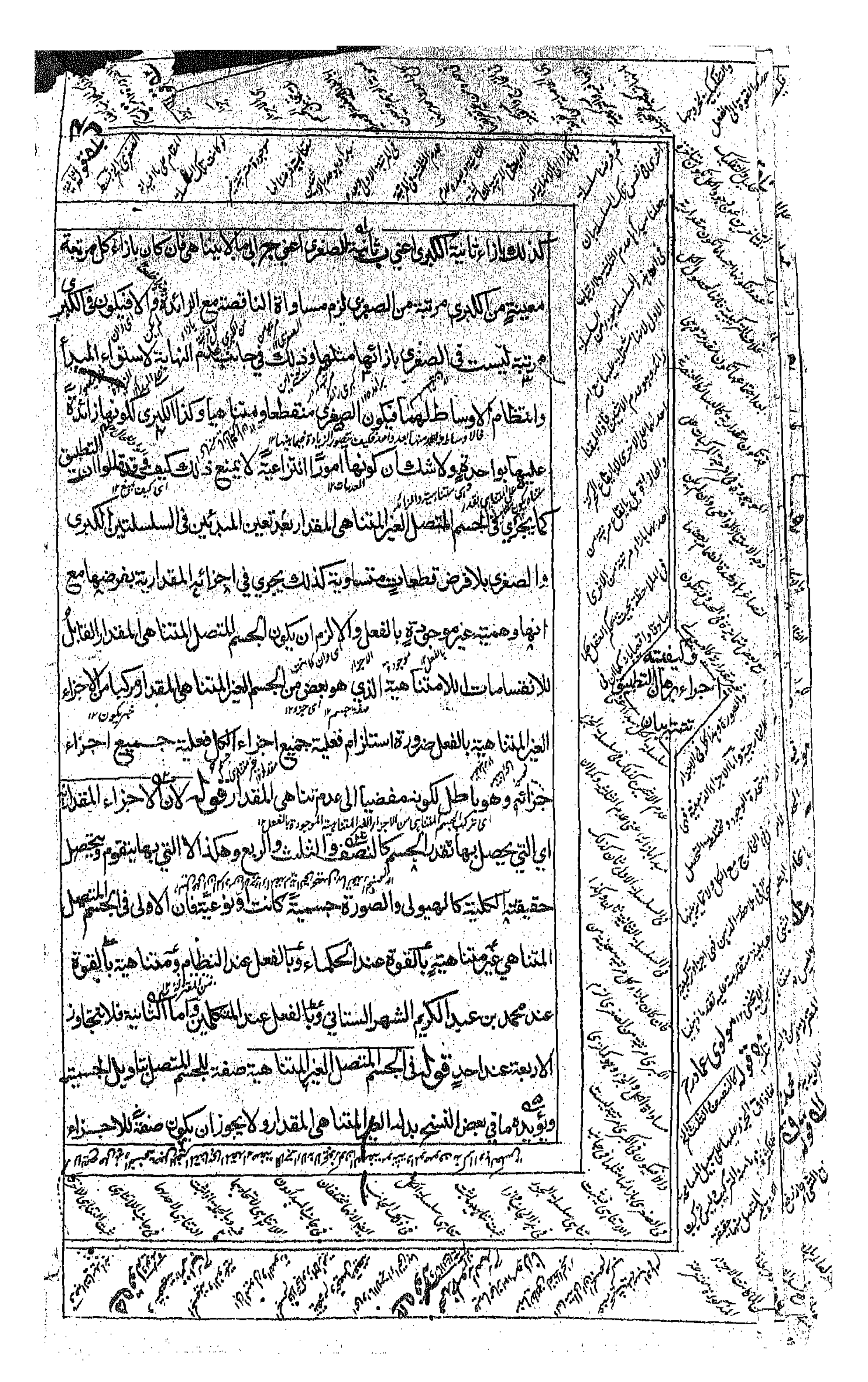
العدميات اجراء برهان التطبيق مثلا فيها ليستبين بطلانها بان يقال لو كانت سلسلة

تلك العدميات موجودة مرتبة غير متناهية فرضنا لها مبدأ وهو آ في المرتبة الاولى وبعده ب

في المرتبة الثانية وبعده ج في المرتبة الثالثة وهكذا الى غير النهاية ثم فرضنا سلسلة اخرى في

نفس تلك السلسلة مبدؤها ب فنقول كما ان بازاء مبدأ الكبرى اعني آ مبدأ الصغرى اعني ب

وليس موجودا في الخارج وقت الانتزاع ١٢ مولوي تراب علي رحمه الله تعالى



كذلك بازاء ثانية الكبرى اعني ب ثانية الصغرى اعني جر الى ما لا يتناهى فان كان بازاء كل مرتبة

معينة من الكبرى مرتبة من الصغرى لزم مساواة الناقصة مع الزائدة والا فيكون في الكبرى

مرتبة ليست في الصغرى بازائها مثلها وذلك في جانب عدم النهاية لاستواء المبدأ

وانتظام الاوساط لهما فيكون الصغرى منقطعا ومتناهيا وكذا الكبرى لكونها زائدة

عليها بواحدة ولا شك ان كونها امورا انتزاعية لا يمنع ذلك كيف في قوله وان التطبيق

كما يجري في الجسم المتصل الغير المتناهي المقدار بعد تعين المبدئين في السلسلتين الكبرى

والصغرى بلا فرض قطعات متساوية كذلك يجري في اجزائه المقدارية بفرضها مع

انها وهمية غير موجودة بالفعل والا لزم ان يكون الجسم المتصل المتناهي المقدار القابل

للانقسامات اللامتناهية الذي هو بعض من الجسم الغير المتناهي المقدار مركبا من الاجزاء

الغير المتناهية بالفعل ضرورة استلزام فعلية جميع اجزاء الكل فعلية جميع اجزاء

جزائه وهو باطل لكونه مفضيا الى عدم تناهي المقدار قوله لان الاجزاء المقدارية

اي التي يحصل بها تقدر الجسم كالنصف والثلث والربع وهكذا لا التي بها يتقوم ويحصل

حقيقته الكلية كالهيولى والصورة جسمية كانت او نوعية فان الاولى في الجسم المتصل

المتناهي غير متناهية بالقوة عند الحكماء وبالفعل عند النظام ومتناهية بالقوة

عند محمد بن عبد الكريم الشهرستاني وبالفعل عند المتكلمين واما الثانية فلا تتجاوز

الاربعة عن احد قوله في الجسم المتصل الغير المتناهية صفة للجسم المتصل بتاويل الجسمية

ويؤيده ما في بعض النسخ بدله الغير المتناهي المقدار ولا يجوز ان يكون صفة للاجزاء

لان التطبيق لا يجري في الاجزاء الغير المتناهية للجسم المتصل المتناهي المقدار لانها بالفعل

امر واحد متناه والقول بجريانه بعد خروجها غير متناهية من القوة الى عالم الفعلية

في الامتداد الغير المتناهية لا يستلزم الجواب كما لا يخفى على من له ادنى تمسك وفي المقام كلام

ليس هذا موضعه قوله قلت الاجزاء الخ حاصله انه لابد لجريانه من كون ما يجري فيه

موجودة بالفعل غير متناهية في نفس الامر اما بنفسها او بمنشأ انتزاعها حتى يظهر

به بطلانها فيه والاجزاء المقدارية للجسم الغير المتناهي المقدار وان لم تكن موجودة بنفسها

لكنها موجودة بمنشأ انتزاعها وهو الجسم الغير المتناهي المقدار واما تلك الاعدام

فليست موجودة غير متناهية بالفعل بنفسها ولا بمنشأ انتزاعها فلا يجري فيه

البرهان فافهم قوله في الحاشية او موجودة بوجود واحد وانما هو وجود الجسم كما يظهر

بالتامل وابداء احتمال اخر غير سديد فافهم قوله فيها فثبت انها موجودة الخ يعني

ان الكل له وجود خارجي محض بحيث يصح انتزاع الاجزاء بضرب من التحليل وكون الكل على

هذه الحيثية هو وجود وهي للاجزاء وهذا القدر من الاتحاد لا يوجب الحمل بينها وبين

الكل حتى يلزم ان يصح قولنا هذا الذراع ذراعان كذا في بعض حواشيه واما حمل المشتقات

على موصوفاتها فليس بهذا القدر بل لارتباط زائد عليه يدرك بالبداهة فيها دون

ما نحن فيه وفي المبادي ولا طاقة لنا على تفسيره الجامع والمانع كما قالوا في الحلول

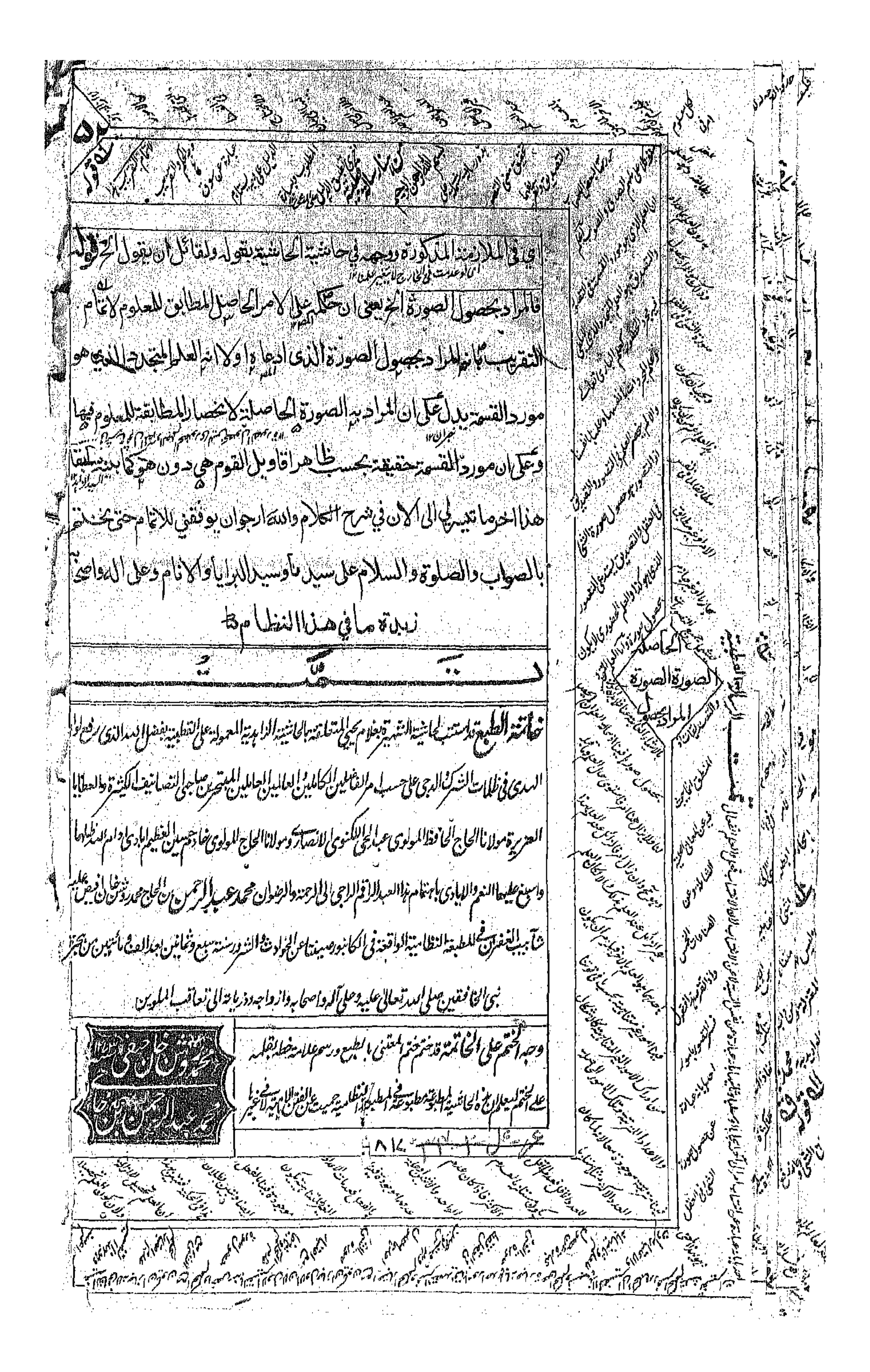
فلا يرد انه عند الموجه المشتق معنى بسيط ينتزع من الموصوف وله وجود خارجي محض

وكونه بحيث ينتزع عنه وجود وهي للمشتق ومنشأ لصحة الحمل بينهما فلم لا يكون

مبتنا له فيما نحن فيه لعدم الفارق فافهم قوله فيهما الا امتداد الخ اي حقيقة وحدانية
مستندة بامتداد واحد قوله فيهما كيف والوجود الخ يعني ان الوجود ليس له حقيقة
الا المعنى المصدري الانتزاعي لكنه ليس له افراد سوى الحصص كما مر فمناط تعدده وتكثره انما
هو تعدد المضاف اليه والصفة فلو كانت الاجزاء الموصوفة والمضاف اليها الوجود حقائق
مختلفة صار وجودها ايضا وجودات مختلفة فلا معنى للاتحاد بينهما في الوجود ومن ههنا
تسمعهم يقولون ان الاتحاد في الوجود فرع الاتحاد في الحقيقة وعلى وفقه وفي المقام تفصيل
وتحقيق ليس هذا موقعه قوله فيهما بهمنيار الخ المقصود من نقل كلامه الاستشهاد
على ان كون الاجزاء التحليلية حقائق مختلفة مع قطع النظر عن كونه منافيا بوحدة الوجود
ينافي وحدة الاتصال بينهما اي كونهما مشتركة الحدود قوله فيهما متحقق في كل جزء اي
سواء كان تحليليا او غير تحليلي فتخصيص التحليلي ليس على ما ينبغي قوله يجري في اعدام الخ
فتخصيص الاعداد لاتصافها بالاكثرية والاقلية بالذات واما المعدودات فبوساطتها
قوله فلا يرد الخ فلو ترك لفظ العدد والاعداد في البيان لم يرد اصلا قوله فيجوز ان يكون الخ
فلا يثبت الترتيب بين تلك الامور لا من جهة انفسها ولا من جهة الاعدام المتاخرة
لعدم تحقق العدد الاكثر والاقل فيها قوله والاستدلال عليه الخ اراد بالدليل ما هو اعم منه
ومن التنبيه على طريق عموم المجاز فان الدليل مختص بالنظريات كالتنبيه في البديهيات قوله
في الحاشية لا يلزم ان يكون مترتبا عليه لان الشيء لا يترتب الا على ما يمتنع بدونه كما صرح
في موضع اخر قوله ليس الا حصول واحد لما مر من ان تعدد المعاني المصدرية منوط بتعدد



ما تضاف اليه او ما يوصف بها او اذ ليس فليس قوله لما اشتهر ولما مر من امتناع
استواء حال العلم وما قبله فافهم وتذكر ما قبله قوله فان قلت الخ يعني انا لا نم ان بطلان
كون الادراك انتفاء شيء يستوجب ان يكون امرا موجودا قائما بالنفس مطابقا للمعلوم
كما زعم المص فمن الجائز ان يكون اضافة كما يراه جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني
والامام القائل به فعلى هذا المراد بقوله الامر العقلي الامر الحاصل للعقل سواء كان على
وجه الحلول والقيام به او لا قوله قلت العلم متصف الخ فيه ما افاده بعض الاعاظم
انه لو اراد بالمطابقة الوفاء بالكشف فلا ينفع فيما هو بصدده وان اراد بها المطابقة في
الماهية فممنوع عند هؤلاء ولا يجدي شهادة الوجدان بل لا بد من اقامة البرهان
قوله قد يقال اي في الجواب عن السؤال المصدر به قوله فان قلت قوله فهو في الذهن
لا يخفى عليك ان هذا الكلام يصح الزاما على المتكلمين لا تحقيقا فان من الاحتمال ان يكون
العلم عبارة عن نسبة حاصلة في العقل كما هو زعم الامام ولا يفي لبطلانه هذا
ولا ما مر كما زعم من ان العلم متصف بالمطابقة واللامطابقة والنسبة ليست كذلك
اذ قد عرفت ان اتصاف العلم بالمطابقة بالمعنى الذي لا يجري فيها في حيز الخفاء فتذكر
قوله في بعض المدارك العالية وهي مدارك العقول المجردة والاجسام العلوية
وذلك التحقيق لا ينافي مذهب المتكلمين ولا مذهب الامام قوله لو عدمت الخ
فيه انه لم لا يجوز ان يكون محالا لا يستلزم محالا اخر وهو التغير قوله وبهذا اثبت الخ
وبيانه ما في حاشية الحاشية بقوله بيانه ان العلم صفة الخ قوله فان المناقشة فيه الخ



اي في الملازمة المذكورة ووجه في حاشية الحاشية بقوله ولقائل ان يقول الخ قوله

فالمراد بحصول الصورة الخ يعني ان حكمه على الامر الحاصل المطابق للمعلوم لا تمام

التقريب بان المراد بحصول الصورة الذي ادعاه اولا لان العلم المنحصر الذي هو

مورد القسمة يدل على ان المراد به الصورة الحاصلة لانحصار المطابقة للمعلوم فيها

وعلى ان مورد القسمة حقيقة بحسب ظاهر اقاويل القوم هي دون هو كما بينه بسلبقا

هذا اخر ما تيسر لي الى الان في شرح الكلام والله ارجو ان يوفقني للاتمام حتى يختم

بالصواب والصلوة والسلام على سيدنا وسيد البرايا والانام وعلى آله واصحابه

زبدة ما في هذا النظام تمت

تمت

خاتمة الطبع قد استتب لحاشية الشهيرة بغلام يحيى المتعلقة بالحاشية الزاهدية المعمولة على القطبية بفضل الله الذي رفع لواء

السدى في ظلمات الشرك الدجى على حسب امر الفاضلين الكاملين العالمين العاملين المتبحرين صاحبي التصانيف الكثيرة والعطايا

العزيزة مولانا الحاج الحافظ المولوي عبد الحي اللكنوي الانصاري ومولانا الحاج المولوي خادم حسين العظيم آبادي دام الله ظلالهما

واسبغ عليهما النعم والايادي باهتمام هذا العبد الاثم الراجي الى الرحمة والرضوان محمد عبد الرحمن بن الحاج محمد روشن خان افيض عليه

شآبيب الغفران في المطبعة النظامية الواقعة في الكانبور صينت عن الحوادث الشرور سنة سبع وثمانين بعد الالف ومائتين من هجرة

نبي الثقلين صلى الله تعالى عليه وعلى آله واصحابه وازواجه وذرياته الى تعاقب الملوين

وجه الختم على الخاتمة قد ختم ختم المعتني بالطبع ورسم علامة بخطه بقلمه

على الختم ليعلم ان نسخ الحاشية المطبوعة مطابوعة في المطبع النظامية حميت عن الفتن الا باية لا بغير ما

محمد روشن خان حنفي ... محمد عبد الرحمن ... خان

٨١٤